المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاتحاد الأفريقي

E/ECA/COE/36/5
AU/STC/FMEPI/EXP/5(III)
Distr.: General
8 March 2017

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اجتماع الخبراء
الاجتماع السادس والثلاثون

الاتحاد الأفريقي
اجتماع الخبراء
الاجتماع الثالث

الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنة الخبراء
داكار، ٢٣-٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٧ من جدول الأعمال*
المسائل النظامية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

التقرير السنوي للأمين التنفيذي عن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (يشمل الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧)

المحتويات

تمهيد ..... ج
أولا- أبرز الأنشطة والنتائج البرنامجية ١
ألف- سياسة الاقتصاد الكلي ١

* E/ECA/COE/36/1-AU/STC/FMEPI/EXP/1(III)

المحتويات

باء- التكامل الإقليمي والتجارة ٤
جيم- الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة موارد أفريقيا الطبيعية ١٠
دال- الإحصاءات ١٥
هاء- تنمية القدرات ١٩
واو- المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية ٢١
زاي- الأنشطة دون الإقليمية في مجال التنمية ٢٥
١ - المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا ٢٥
٢ - المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا ٢٨
٣ - المكتب دون الأقليمي لوسط أفريقيا ٣١
٤ - المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا ٣٤
٥ - المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي ٣٨
حاء- تخطيط التنمية وإدارتها ٤٢
طاء- سياسة التنمية الاجتماعية ٤٥
ثانيا- التعاون التقني: برنامج الأمم المتحدة العادي للمساعدة التقنية وحساب الأمم المتحدة للتنمية ٥٠
ألف- البرنامج العادي للتعاون التقني ٥٠
باء- حساب الأمم المتحدة للتنمية ٥٤

تمهيد

يسلط هذا التقرير الضوء على الإنجازات الرئيسية التي حققتها أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧. ويقدم التقرير لمحة عامة عن الفعاليات والأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها اللجنة في إطار تنفيذ ولايتها الواسعة المتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وبالإضافة إلى المسائل التي يتناولها التقرير، فقد تم إبراز عدد من أهم المجالات الاستراتيجية التي تشارك فيها اللجنة، مع التركيز على أبرز مساهماتها.

تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساهمت اللجنة بشكل كبير في الخطاب المتعلق بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا على عدة جبهات. وواصلت، جنبا إلى جنب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، تقديم الدعم للبلدان الأفريقية في المجال التقني والسياسة العامة. ويتجلى هذا الدعم في تيسير مساهمة أفريقيا في إعداد خطة عام ٢٠٣٠ التي تحمل عنوان '' تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''من خلال اعتماد موقف أفريقي موحد. ويقوم هذا الموقف على نفس المبادئ التي تستند إليها ''خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها'' التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٥ ، والتي تمثل خطةَ عمل الاتحاد على الصعيد القاري التي اعتمدها مؤتمر القمة الرابع والعشرون لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا يومي ٣٠ و٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. والموقف الأفريقي الموحد هو موقف أفريقيا التوافقي بشأن تحديات القارة، وأولوياتها وتطلعاتها، والاستراتيجيات الكفيلة بالتعامل معها.

وهناك حاجة لتنفيذ كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أفريقيا على نحو متكامل ومتناسق سعيا للحد من الازدواجية في الجهود، ولتقليص عبء التنفيذ الواقع على الدول الأعضاء، وتفادي التنافس غير المبرَّر على الموارد بين الخطتين. ومن المسلم به أن بعض أهداف خطة عام ٢٠٦٣ تنفرد بها أفريقيا دون غيرها. وبنفس القدر من الأهمية، لا بد من وجود تنسيق أفضل لضمان فعالية التنفيذ والمتابعة، وكفالة الاهتمام بمجالات التقارب، فضلا عن المجالات التي تنفرد بها أفريقيا. وفي هذا الصدد، استمر العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير على استحداث إطار موحّدٍ ومتماسكٍ يدمجُ كلا من خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ في أُطر التخطيط الوطنية.

وتسعى خطة عام ٢٠٣٠ للتصدي للأبعاد العالمية للتحديات التي تواجه التنمية في أفريقيا، في حين تُعنى خطة عام ٢٠٦٣ بالبعد الإقليمي. لذلك فإن تنفيذ كلتا الخطتين يتطلب: '١' القيام بأنشطة الدعوة والتوعية بشأن تفاصيل الإطارين؛ '٢' وتعزيز القدرات لإدماج مثل هذه المبادرات على نحو متسق في أُطر التخطيط الوطنية؛ '٣' وإجراء البحوث لدعم وضع سياسات تستند إلى الأدلة. وينبغي أن يكون الإطار المشترك لتنفيذ كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ مصحوبا بأدوات رصد وتقييم سليمة. فمن شأن هذه الأدوات أن تعزز ثقافة التخطيط والإدارة فيما يتعلق بنتائج تنفيذ الإطار المشترك. وسيكفُل مثل هذا الإطار أيضا، من خلال تحديد الأهداف والمعالم الرئيسية، أن تعمل جميع الأطراف المعنية على نحو متضافر في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان الأفريقية. ويضمن الإطار أيضا استجلاء أسباب أيِّ تقصير ومعالجتها من خلال عمليات التقييم. أما فيما يخص الإبلاغ، فقد وُضع نهج متكامل للإبلاغ عن الإنجازات المتصلة بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ لضمان الاتساق فيما بينهما وتخفيف عبء الإبلاغ الواقع على البلدان.

الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

إدراكا منها للأهمية القصوى للحوكمة الرشيدة بالنسبة لخطة التحول في أفريقيا، تلتزم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التزاما قويا بدعم رؤية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من أجل تتبع التقدم المحرز وتبادل أفضل الممارسات في هذا المجال. ووفقا لذلك، قدَّمت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مساهمات ملائمة واستراتيجية لبلورة عملية تنشيط هذه الآلية، وقد بدأت هذه العملية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وبعد استعراض الإنجازات والتحديات منذ أوائل عام ٢٠١٦، شهدت العملية تحولا إيجابيا في النهج ينطوي على تشجيع المزيد من البلدان على استئناف التقييمات الذاتية الخاصة بها.

وواصلت اللجنة عملها في إطار من التعاون الوثيق مع أمانة الآلية من أجل تقديم الدعم المتصل بالتدريب التقني على الصعيد الوطني والمشاركة في بعثات الاستعراض الخارجية. وتمشيا مع المزايا النسبية التي تتمتع بها اللجنة، قدمت هذه الأخيرة دعما في غاية الأهمية لأمانة الآلية في مجالي إنتاج المعارف وبناء القدرات. وبفضل المشاركة المكثفة للجنة، حققت الآلية بعض النتائج البارزة حيث: '١' أكملت ثلاثة بلدان (تشاد، والسنغال والسودان) عملية الاستعراض الخارجية؛ '٢' وللمرة الأولى، بدأ الجيل الثاني من عمليات الاستعراض، التي انطلقت في كينيا؛ '٣' وتأسست من جديد علاقات عمل بناءة بين الآلية وشركائها الاستراتيجيين، بعد إضافة مؤسستين جديدتين هما: مؤسسة مو إبراهيم ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية.

لذلك فإنني على ثقة من أن الهدف العام المتمثل في تعزيز موقف الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للدفع قدما بخطة الحوكمة في أفريقيا يسير في الاتجاه الصحيح، وأن الثقة في العملية قد عادت إلى ما كانت عليه بفضل الدور المحوري للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

متابعة المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وتعزيز التنفيذ المترابط والمنسق لتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة

وتمخض التزام اللجنة المستمر بمعالجة آفة التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا عن مساهمة هائلة في عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة، خاصة فيما يتعلق بأنشطة الدعوة والأبعاد التشريعية لكبح التدفقات المالية غير المشروعة، وبتقديم تحليلات متعمقة من منظور المجتمع المدني. وقد استفادت العملية من تبادلٍ لوجهات النظر بشأن ما يلزم اتخاذه من إجراءات محددة وملموسة على الصعيد الوطني والصعيدين دون الإقليمي والإقليمي لتنفيذ النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى. وتبعا لذلك، قامت اللجنة بجمع الممثلين الرئيسيين للسلطات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك مسؤولو قطاعات من قبيل الإيرادات، والاستخبارات المالية، ومكافحة الفساد، والوكالات القانونية، والدوائر البرلمانية، والأكاديمية والإعلامية.

وأيدت خطة عمل أديس أبابا، المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٥، توصيات الفريق الرفيع المستوى بصورة مجملة، ودعت الدول الأعضاء إلى ''الحد بشكل كبير من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠، والقضاء عليها في نهاية المطاف.'' ولتحقيق هذا الهدف، يتعين على البلدان الأفريقية والشركاء وضعُ إطار مؤسسي قوي لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية المبذولة لكبح جماح التدفقات المالية غير المشروعة.

وكمساهمة في العمل الجاري، تجدر الإشارة كذلك إلى أن اللجنة أنشأت، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، هيئة معنية بالحد من التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. وتتكون هذه الهيئة من جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في القارة وخارجها. ومن دواعي الغبطة الإشارة أيضا إلى أن اللجنة والمفوضية، بهذه الخطوة، أتاحتا للقارة الأفريقية منبرا يمكِّن جميع أصحاب المصلحة المعنيين من العمل على نحو متضافر وتبادل الأفكار بشأن كيفية تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى، بما في ذلك من خلال التحديد الواضح لأدوار جميع الجهات الفاعلة ومسؤولياتها.

وأود أن أزكي للدول الأعضاء هذا التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ولا يساورني أدنى شك في أنها ستجني الفائدة المرجوة منه وتواصل دعمها لنا في الاضطلاع بالتكليف الملقى على عاتقنا بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. ويهدف التقرير أيضا إلى

تقديم معلومات عن عمل اللجنة للجمهور العريض، بدءا من صناع القرار إلى المؤسسات البحثية والأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، وعامة الجمهور.

وأخيرا، فإنني فخور بكافة موظفي اللجنة وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لهم عن امتناني العميق على ما أبدوه من تفانٍ في العمل، الأمر الذي مكننا من الوفاء بالمهام الموكلة إلينا.

عبد الله حمدوك
الأمين التنفيذي بالإنابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

أولا– أبرز الأنشطة والنتائج البرنامجية

ألف– سياسة الاقتصاد الكلي

١– يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى المساهمة في تسريع وتيرة التحول الاقتصادي في أفريقيا من خلال تصميم، وتنفيذ ورصد الخطط، والسياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تحسين الإدارة الاقتصادية. وقد جرى تصميم عمل البرنامج الفرعي بحيث يتمحور حول مجالات التركيز التالية: التنبؤ باتجاهات الاقتصاد الكلي وغيرها من الاتجاهات؛ وتمويل استراتيجية التنمية والتخطيط؛ وتمويل التنمية وتطوير القطاع الخاص؛ وتخطيط التنمية والأطر الإنمائية العالمية والإقليمية؛ والتدفقات المالية غير المشروعة؛ والحوكمة الاقتصادية وإدارة القطاع العام.

٢– وخلال الفترة قيد الاستعراض، أصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا طبعة عام ٢٠١٦ من التقرير الاقتصادي عن أفريقيا بعنوان: ''خَضْرَنة التصنيع في أفريقيا.'' ونُشرت الرسائل الرئيسية وتوصيات السياسات الواردة في التقرير على نطاق واسع من خلال مختلف الفعاليات التي نُظمت في عدد من المدن الأفريقية، منها أبوجا (بالتعاون مع الوكالة الوطنية لإنفاذ الأنظمة والمعايير البيئية)، وأكرا (بالتعاون مع وكالة حماية البيئة)، وأديس أبابا، والخرطوم، ولوساكا (بالتعاون مع جمعية الاقتصاد الزامبية). وقد أُطلق التقرير أيضا في الاجتماع السنوي للرابطة الاقتصادية الإثيوبية والاجتماع الإقليمي السنوي للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٣– وأصدرت اللجنة أيضا طبعة عام ٢٠١٧ من التقرير الاقتصادي عن أفريقيا بعنوان: ''التحضر والتصنيع من أجل التحول في أفريقيا''. ويستند التقرير إلى الطبعات السابقة التي تؤكد على ضرورة قيام الدول الإنمائية والخطط الإنمائية بتعزيز ''خضرنة'' التصنيع والتحول الهيكلي في أفريقيا، وذلك بالاستفادة من الموارد المتوفرة في القارة للنهوض بالتصنيع القائم على السلع الأساسية، واعتماد أطر ديناميكية لسياسات صناعيةٍ ترتكز على مؤسسات مبتكرة وعمليات فعالة وآليات مرنة. وكما هو الحال في السنوات السابقة، سيتم نشر الرسائل الرئيسية والتوصيات الواردة في التقرير على نطاق واسع من خلال عمليات إطلاق التقرير في عدد من المدن الكبرى داخل أفريقيا وخارجها.

٤– وخلال الفترة قيد الاستعراض، ساهمت اللجنة بإجراء تحليلٍ للتوقعات الإقليمية لأفريقيا في طبعة عام ٢٠١٧ من التقرير السنوي، ''الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم،'' الذي يُنشر سنويا بصورة مشتركة بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة السياحة العالمية، واللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة. ويقدم تقرير عام ٢٠١٧ لمحة عامة عن الأداء الاقتصادي العالمي في الآونة الأخيرة

وتوقعات الاقتصاد العالمي في الأمد القصير وعن بعض القضايا العالمية الرئيسية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتنمية.

٥- وواصلت اللجنة مساهمتها في إنتاج المعارف وتبادلها بشأن قضايا تخطيط التنمية وتنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. وقدمت الدعم لتوليد الأدلة من خلال الدراسات والتقارير، بما في ذلك التخطيط لتنمية أفريقيا؛ وحلقة مناقشة عن الإطار المؤسسي لتكييف خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ وتنفيذهما. ونشرت، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير عام ٢٠١٦ للانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة عام ٢٠٦٣/ أهداف التنمية المستدامة. ونُشر التقرير رسميا في نيويورك، وأديس أبابا، وبرازافيل، وكيغالي، ولوساكا، وقدَّم تقييما دقيقا لما أحرزته أفريقيا من تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشكَّل التقرير أيضا الأساس لمناقشة السياسات العامة، والتعلم من الأقران والدعوة. والأهم من ذلك، هو أن التقرير كان كذلك بمثابة حافز لدفع كبار صانعي القرار في أفريقيا إلى اتخاذ إجراءات سديدة ومنسقة في سبيل اتباع نهج متكامل ومتماسك لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

٦- وقد صَمَّم البرنامجُ الفرعي مجموعةَ أدوات لدمج الأهداف، والغايات والمؤشرات الورادة في خطة عام ٢٠٣٠ مع تلك الواردة في خطة عام ٢٠٦٣، وهو بصدد تصميم تطبيق على شبكة الإنترنت يصلح للاستخدام على الصعيد الوطني لرصد أداء الخطتين. وتوفر الخطتان إطارا يتيح للدول الأعضاء رصد الأهداف، والغايات والمؤشرات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والإبلاغ عنها؛ كما تساعدان على تجنب ازدواجية الجهود.

٧- كما واصلت اللجنة المشاركة في حوار السياسات في المراحل التمهيدية وفي التأثير على قرارات السياسة العامة المتعلقة بالتخطيط، وأهداف التنمية المستدامة، وخطة عام ٢٠٦٣؛ وقدمت تحليلات معمقة ومعرفةً في مجالي التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي. وتم تعزيز التعاون مع المفوضية الوطنية للتخطيط في إثيوبيا في مجال وضع خطط التنمية طويلة الأجل، والمشاركة في المحافل الإقليمية. ويجمع منبر ''تبادل الحلول'' بين موظفي التخطيط لمناقشة الموضوعات المتعلقة بتخطيط التنمية.

٨- وقد أثر البرنامج الفرعي على السياسة العامة المتبعة لتطوير القطاع الخاص وتعبئة الموارد المحلية والخارجية من أجل التنمية. وتهدف الدراسة التي تناولت تعزيز ممارسة الأعمال الحرة على الصعيد المحلي في أفريقيا إلى تشجيع صناع القرار على استعراض أولوياتها في هذا الصدد واعتماد أولويات جديدة في إطار تشجيع رواد الأعمال الأفريقيين على القيام بدور أكثر نشاطا في عمليات التحول الهيكلي. ووضع هذا البرنامج أيضا دراسةً عن تمويل التنمية في أفريقيا تناولت دور تمويل التنمية في التحول الهيكلي والنمو الشامل في أفريقيا، وكيفية حشد التمويل لمواجهة الأولويات

الرئيسية في القارة. وأَعد البرنامج ورقةً تقنية عن خطة تحولٍ خاصة بالسياسات النقدية وسعر الصرف، والقدرة على تحمل الديون في أفريقيا والاستجابات السياساتية الملائمة. وقُدمت هذه الورقة في اجتماع محافظي المصارف المركزية الأفريقية.

٩- وعملت اللجنة على تيسير تبادل الأفكار وتعزيز البحوث من خلال المؤتمر الاقتصادي الأفريقي السنوي الحادي عشر لعام ٢٠١٦، الذي عقد في أبوجا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وكان موضوع المؤتمر: ''إطعام أفريقيا: نحو تصنيع مرتبط بالزارعة لتحقيق النمو الشامل للجميع''، والتقى في إطار المؤتمر الذي نُظم بالاشتراك مع مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٨٠ مشاركا، بينهم وزراء، ومسؤولون حكوميون، وباحثون، وعاملون في مجال التنمية من أفريقيا وخارجها.

١٠- وفيما يتعلق بالحوكمة الاقتصادية، أجرى البرنامج الفرعي دراسة عن الأطر التنظيمية الفعالة لتقديم الخدمات والتحول الهيكلي في أفريقيا: تطوير الهياكل الأساسية وحالة مجمَّعات الطاقة. وتركز الدراسة على أهمية مجمَّعات الطاقة بوصفها أيسر السُّبل في سعي أفريقيا نحو تعزيز سبل الحصول على الطاقة. فتحسين سبل الحصول على خدمات الطاقة أمر بالغ الأهمية، ليس فقط لتحقيق نتائج في مجال الصحة والتعليم، بل أيضا للحد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وإطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية، وإيجاد فرص العمل وتسريع التحول الهيكلي في القارة. وتشير الدراسة إلى أن الطاقة الكامنة في أفريقيا، وخاصة الطاقة المتجددة، هائلةٌ، ولكن لا يُستخدَم منها حاليا سوى النزر اليسير. ولذلك تبقى مجمعات الطاقة إحدى الآليات الفعالة لتعزيز أمن الطاقة في أفريقيا.

١١- ومن خلال عدد من عمليات الإطلاق المشهودة للتقرير الرابع عن الحوكمة الأفريقية، ساعدت اللجنة على تيسير الحوارات السياساتية وتعزيز البحوث بشأن قضية الفساد. وشارك في عمليات الإصدار موظفون في اللجنة من مختلف الأقسام والمكاتب دون الإقليمية فضلا عن ممثلين من المؤسسات البحثية. وبذا تحقق للجنة ما كانت تطمح إليه من تآزر بين توليد المعارف ونشرها.

١٢- وأطلق البرنامج الفرعي الطبعة الخامسة لتقرير الحوكمة الأفريقية الذي تناول موضوع إدارة الموارد الطبيعية وتعبئة الموارد المحلية لإحداث التحول الهيكلي في أفريقيا. ويؤدي التقرير، الذي سيكتمل العمل فيه في أواخر عام ٢٠١٧، بدور كبير جدا في رفع مستوى الوعي ودفع الجهود المبذولة لتحقيق توافق الآراء بشأن الأولويات الأفريقية للتمويل من أجل التنمية. وسيستفيد من الزخم الذي تولد عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في عام ٢٠١٥.

١٣- وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل البرنامج الفرعي بناء شراكات وتحالفات استراتيجية في مسعى للنهوض بالحوكمة الاقتصادية في القارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، نَظم البرنامج محاضرة، أثناء الجامعة الصيفية الإقليمية للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد المخصصة لشرق أفريقيا، تناولت قياس الفساد في شرق أفريقيا. وشاركت اللجنة أيضا في اجتماع المائدة المستديرة التي حملت عنوان: الإرادة السياسية ومكافحة الفساد في أفريقيا. وفي المجموع، شارك في الاجتماع ٦٠ شخصا من ١٦ بلدا أفريقيا (إثيوبيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسيشيل، والصومال، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق). وجاء مُعظم المشاركين من القطاع العام، حيث يعملون في وكالات مكافحة الفساد، والحكومات، ووزارات العدل أو الاقتصاد أو المالية.

١٤- أما فيما يخص البرنامج الإقليمي للتعاون التقني، فقد عمل البرنامج الفرعي مع مكتب نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لنشر المعرفة على مراجعة وإعادة تنظيم المذكرة المفاهيمية للموجزات القُطرية، التي ستُنفذ ابتداء من عام ٢٠١٧. وتعاون البرنامج أيضا مع شعبة تنمية القدرات التابعة للجنة لتقديم خدمات استشارية لحكومة غامبيا من خلال حوار السياسات العامة بشأن الاقتصاد الكلي لكبار المسؤولين عن السياسات في غامبيا.

١٥- أما فيما يتعلق بحساب التنمية، فقد بدأ تنفيذ نموذج التنبؤ على نطاق اللجنة الخاص بأفريقيا ويُتوقع أن يُعمم على بقية القارة في السنوات القادمة. وجرى خلال الفترة قيد الاستعراض إعداد النموذج وإخضاعه لمزيد من التنقيح. وهو يهدف إلى تحسين رسم السياسات والتخطيط في البلدان الأفريقية. وبوجه خاص، يجري العمل حاليا على تصميمه حسب الطلب وتكييفه وفقا لمقتضى الحال في ستة بلدان رائدة، هي: إثيوبيا، وغانا، والجزائر، وكينيا، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا. وشاركت اللجنة في حلقة عمل في أكرا تناولت نموذج غانا للتنبؤ الاقتصادي الكلي وذلك سعيا لضمان أقصى قدر من التآزر والمواءمة بين نموذج غانا ونموذج اللجنة.

باء- التكامل الإقليمي والتجارة

١٦- يقدم البرنامج الفرعي بحوثا ذات طابع سياساتي تتناول تسخير سياسات الاستثمار، والتكامل الإقليمي، والأراضي، والزراعة، والأمن الغذائي، والطاقة، والهياكل الأساسية، والتجارة، والتصنيع من أجل تنمية القارة وإحداث التحول الهيكلي فيها. ونَظم البرنامج الفرعي أيضا بعض الأنشطة التي تهدف إلى إدماج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في الأطر، وخطط العمل والبرامج الاستراتيجية الوطنية.

١٧- أما في مجال الاستثمار، فقد أجرت اللجنة دراسة عن سياسات الاستثمار ومعاهدات الاستثمار الثنائية في أفريقيا أثناء نشاط جانبي نُظم خلال مؤتمر اللجنة الاقتصادية

لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وأشارت الدراسة، التي كان لها تأثير في حوار السياسات بشأن التجربة الأفريقية في مجال معاهدات الاستثمار الثنائية، إلى ضرورة أن تنظر أنظمة الاستثمار الوطنية والإقليمية القائمة في استعراض معاهدات الاستثمار الثنائية وإعادة التفاوض عليها بحيث تؤخذ في الحسبان الأولويات والاستراتيجيات الوطنية في مجال التنمية؛ والتنسيق السليم بين واضعي السياسات الحكومية والجِهات الفاعلة في القطاع الخاص في التفاوض على معاهدات الاستثمار الثنائية الجديدة؛ واستعراض النظام القائم في مجال المنازعات بين المستثمرين والدولة بهدف النظر في أوجه الانتصاف القانونية الوطنية والإقليمية، بالإضافة إلى آليات التحكيم الدولية الموجودة. وعُقدت أنشطة مختلفة لنشر المعرفة سعيا لدعم عمليات وضع السياسات على الصعيد الإقليمي في مجال الاستثمار ورفع مستوى الوعي بشأن التحديات السياساتية الرئيسية التي أبرزتها الدراسة خلال عدد من المنتديات، بما في ذلك اجتماعٌ نظمته أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لاستعراض نموذجها الخاص بمعاهدات الاستثمار الثنائية.

١٨- وفي إطار الأنشطة الموجهة لتوعية أصحاب المصلحة في مجال الأسهم الخاصة بدورهم في تعزيز النمو والتنمية في أفريقيا، نظمت اللجنة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، نشاطا جانبيا خلال منتدى الاستثمار الأفريقي، الذي عُقد في إثيوبيا في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٥. وجمع النشاط عددا من ممثلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأفريقية المختارة والأطراف الفاعلة في مجال الأسهم الخاصة ناقشوا، من بين أمور أخرى، كيف يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من صناديق الأسهم الخاصة لتنمية أعمالهما. ووفرت مناقشات السياسة العامة مزيدا من التوجيه لعمل اللجنة في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتيسيره لدفع مسيرة التحول الهيكلي في أفريقيا.

١٩- وبناء على طلب توجهت به حكومة ناميبيا إلى الأمين التنفيذي، أعدت اللجنة ورقة بعنوان ''نحو سياسات قوية في مجال التجارة والاستثمار''، عُرضت خلال مؤتمر السياسة الخارجية في ويندهوك. وقَدمت الورقة مساهمة في مناقشات السياسة العامة بشأن تطوير القطاعات الصناعية في ناميبيا، وهو ما أدى إلى تحسينات، منها زيادة في الصادرات في مجال الزراعة والثروة السمكية، وكذلك في التجارة والاستثمار المباشر الأجنبي.

٢٠- وفي مجال التنمية الصناعية، استجابت اللجنة لطلبات بالحصول على المساعدة التقنية في وضع السياسات قدمها عدد من الدول الأفريقية الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، من بينها غينيا، والسنغال، وسوازيلند، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتم الانتهاء من بحوث تُعنى باستعراض مشهد السياسة الصناعية في أفريقيا، وقطاع المستحضرات الصيدلانية فيها. وتوصلت الدراسة إلى عدد من التحديات التي لا تزال تواجه التصنيع في أفريقيا، تتراوح من

تدني بيئة العمل، وضعف مشاركة أصحاب المصلحة في صنع القرار، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، إلى محدوديةِ الفرص المتاحة للحصول على التمويل وغيرها. وسلّط التقرير الضوء أيضا على الممارسات الجيدة والتوصيات السياساتية الموجهة لصناع القرار في أفريقيا. وكانت دراسة بحثية قد أجريت بتكليف من اللجنة تناولت موضوع تعزيز النمو السياحي في أفريقيا: التوافق بين سياسات الطيران والسياحة. وتحدد الدراسة عددا من العوامل المتعلقة بوجود بيئة تنظيمية غير مواتية تُعرقل نمو الصناعتين وتقترح استراتيجية جماعية وفعالة للتصدي لها. ولا تزال هذه المنتجات البحثية تشكل نقطة مرجعية للبلدان الأفريقية من حيث مسارها في التنمية الصناعية. وستستخدم اللجنة نتائج الدراسات للتحاور مع صناع القرار وأصحاب المصلحة المشاركين في وضع السياسات الصناعية.

٢١- ومكنت الشراكات التعاونية البرنامجَ الفرعي من تحقيق نتائج ملموسة. فقد تُوجت الشراكة المثمرة بين اللجنة والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وجامعة جوهانسبيرغ بالمشاركة في إطلاق برنامج مدته عامان لنيل شهادة ماجستير في السياسة الصناعية. ونتيجة للتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، تملك الدول الأعضاء الآن فهما أفضل لحالة تنفيذ خطة العمل الأفريقية للسلامة على الطرق فضلا عن القضايا الاستراتيجية التي تحتاج إلى تدخل عاجل، وعلى رأسها عدم وجود بيانات محدَّثة ودقيقة. وتعكف اللجنة على وضع تقرير مرحلي شامل عن تنفيذ خطة العمل. وقدّمت، بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التنسيق والتخطيط التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية الخاص بتنفيذ برنامج الوقود الأحيائي لقطاعي الأسر المعيشية والنقل، وهو ما أدى إلى فهم أفضل لدور الطاقة الأحيائية في خطط الطاقة لدى البلدان الأفريقية.

٢٢- وساهمت اللجنة مساهمة كبيرة من خلال إعداد أوراق عمل عن السياسة الصناعية والتحول الهيكلي للاجتماع رفيع المستوى بشأن موضوع: أفريقيا وأمريكا اللاتينية في مفترق طرق، الذي ركز على تناول التحول الهيكلي في المشهد العالمي الجديد. ويعكس الاجتماع التعاون، في إطار المجلس الاستشاري، بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومركز التنمية التابع لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، بشأن توفير فهم أفضل لتحديات السياسة العامة في مجال التحول الإنتاجي والتنمية.

٢٣- وفي عام ٢٠١٦، وضعت اللجنة منهجية لتوطين تكنولوجيات الطاقة بغية تعزيز إمكانات التصنيع في القارة. وتكنولوجيات الطاقة المتجددة التي تم اختيارها هي التكنولوجيات التي تنطوي على سلاسل قيمة طويلة ويمكنها أن تؤدي دورا هاما في التنمية الريفية، وهي الطاقة الأحيائية (الكتلة الأحيائية)، والطاقة الشمسية الضوئية وتقنيات الطاقة الكهرومائية الصغيرة.

ويمكن استخدام هذه المنهجية لتعزيز إمكانات التصنيع في أفريقيا. وقد قامت اللجنة بأنشطة تشجع الدول الأعضاء على استيعاب هذه المنهجيات.

٢٤- وفي مجال الزراعة، نظمت اللجنة حلقة عمل للمصادقة على الدراسات التقييمية لخطوط الأساس المتعلقة بالتجمعات على نطاق القارة، وهي الدراسات التي حددت ورتبت أولويات سلاسل القيمة الإقليمية الزراعية والصناعات الزراعية ذات الصلة وإمكانيات تجميع الصناعات الزراعية لتعزيز الاستثمار والتجارة داخل أفريقيا في المنتجات الغذائية سواء كانت ذات قيمة متوسطة أم ذات قيمة عالية. وتعاونت اللجنة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في إجازة استراتيجية الأعمال التجارية الزراعية وخطة تنفيذها، ووضع هيكل وخطة عمل لهيئة قارية عليا معنية بالأعمال التجارية الزراعية. وقدمت أيضا مساهمات في وضع إطار لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والمضي قدما في تنفيذ إعلان مالابو. وسيؤدي تطبيق الاستراتيجية الزراعية القارية وخطة تنفيذها إلى إيجاد منبر من شأنه زيادة مشاركة القطاع الخاص في تنمية الأعمال التجارية الزراعية في القارة.

٢٥- ونظمت اللجنة ندوة رفيعة المستوى في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٦ عن دور التنفيذ المشترك للتصنيع القائم على المنتجات الزراعية وسلاسل القيمة الإقليمية في تحول أفريقيا. ومن خلال الندوة، تمكنت اللجنة من التأثير في خطاب السياسة العامة المتعلقة بالزراعة التحويلية في أفريقيا. وأتاحت استنتاجات الندوة وتوصياتها للجنة ولمفوضية الاتحاد الأفريقي مدخلات لتوجيه الأعمال التحضيرية لإطلاق الاستراتيجية الزراعية المقبلة وأطر السياسات الإقليمية التي تلبي احتياجات جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

٢٦- وقد جعل البرنامج الفرعي من العمل على دعم إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام ٢٠١٧ أولوية له. ومن خلال المركز الأفريقي للسياسات التجارية، قامت اللجنة بدور هام في وضع اتفاق نموذجي لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، وفقا لتكليفٍ من مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عقد في كيغالي في حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويعد النموذج مساهمة كبيرة في عملية التفاوض على منطقة التجارة الحرة القارية ويغطي التجارة في السلع والتجارة في الخدمات والاستثمار. وقدم المركز الأفريقي للسياسات التجارية أوراقا فنية استرشدت بها المناقشات الاستراتيجية ذات المنحى السياساتي التي أجراها وزراء تجارة الاتحاد الأفريقي بشأن منطقة التجارة الحرة القارية، و''خيارات ما بعد قانون فرص النمو في أفريقيا،'' والاستثمار، واتفاقات الشراكة الاقتصادية، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكسيت)، واتفاقات التجارة الإقليمية الكبرى. وتواصل اللجنة المشاركة بنشاط في فرقة العمل القارية المعنية بمنطقة التجارة الحرة القارية وبالتالي دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في المفاوضات المتعلقة بها.

٢٧- وفي اجتماع نظمه المركز الأفريقي للسياسات التجارية، اجتمع خبراء من اللجنة، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والشركاء الإنمائيين، ومفوضية الاتحاد الأفريقي لمناقشة خطة عمل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، والجهود الحالية للرصد والتقييم، والآفاق المستقبلية لوضع إطار ثابت لتتبع التقدم المحرز في الأولويات القارية المحددة في مبادرة تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. ووافق الاجتماع على وضع استراتيجية إقليمية لتتبع المؤشرات الرئيسية، بالتأسيس على العمل الذي قامت به بالفعل الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة، تحدد بوضوح خطوط المساءلة بشأن الإبلاغ. وستساعد الاستراتيجيات الإقليمية الجماعات الاقتصادية الإقليمية في رصد مبادرة تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية على المستوى الإقليمي، وتقييمها وتنفيذها.

٢٨- و في آذار/مارس ٢٠١٦، تم استكمال ونشر تقرير ''تقييم التكامل الإقليمي السابع: الابتكار والقدرة على المنافسة والتكامل الإقليمي''. ويتناول هذا التقرير كيفية ترابط العناصر الثلاثة، ويسلط الضوء أيضا على مسألة تعزيز الابتكار والقدرة على المنافسة في سياق سياسة التنمية واستراتيجيتها في أفريقيا. وأطلق التقرير في العديد من المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة سعيا لضمان توزيعه على نطاق واسع، بالإضافة إلى توفره على الموقع الشبكي للجنة.[١]

٢٩- وفي تموز/يوليه عام ٢٠١٦، أصدر المركز الأفريقي للسياسات التجارية أحد التقارير الرئيسية للجنة، ألا وهو دليل التكامل الأفريقي، في مسعى لتوفير بيانات عن حالة التكامل الإقليمي في القارة والتقدم المحرز بشأنه. ويسعى الدليل إلى توفير وسيلة لتتبع التقدم المحرز في مختلف أبعاد التكامل الإقليمي، بما في ذلك التجارة وحركة الأشخاص، والقدرة الإنتاجية، والتكامل النقدي والمالي، والهياكل الأساسية. ويوفر الدليل أداة لتيسير المناقشات الفنية المبنية على الأدلة وحوارات السياسات بشأن التكامل الإقليمي في أفريقيا.

٣٠- وتواصلت البحوث التحليلية لرِفد السياسات بمنشورات رئيسية عن اتفاقات التجارة الإقليمية الكبرى، والتجارة وتغير المناخ، والتجارة وخطة عام ٢٠٣٠. وبينت البحوث المتعلقة بالاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى الصلة الموجودة بين هذه الأخيرة وبين برامج التكامل القاري، لا سيما منطقة التجارة الحرة القارية. كما أُستخدمت نتائج البحوث وغيرها من المواد التي وضعها المركز الأفريقي للسياسات التجارية كمواد تدريبية في الدورات التدريبية الموجهة للخبراء وواضعي السياسات التجارية الأفريقيين. وفي عام ٢٠١٦، نظم المركز نشاط تدريبي عن التجارة والمنظور الجنساني، وكذلك عن وضع نماذج السياسات التجارية وتحليلها.

[١] التقرير متاح على: http://www.uneca.org/publications/assessing-regional-integration-africa-vii.

٣١- ونظمت اللجنة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، الدورة الافتتاحية لأسبوع التجارة في أفريقيا لعام ٢٠١٦ (المعروف باسم آفريكسمبانك). ويتيح الأسبوع منبرا أفريقيا جديدا يسعى للنهوض بالحوار التجاري فيما بين البلدان الأفريقية ومختلف أصحاب المصلحة. والتقى في إطار الأسبوع وزراء التجارة، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وكبار المسؤولين التنفيذيين والمديرين التنفيذيين من القطاع الخاص، ومصارف التنمية، وكبار ممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، ووكالات التنمية الدولية ووسائل الإعلام لمناقشة حلقة دراسية عن كيفية إحداث تحول الاقتصادات الأفريقية من خلال التجارة فيما بين الأقاليم وتيسير التجارة. وفي مقبل الأيام، سيساعد أسبوع التجارة في أفريقيا، بوصفه أحد منابر أصحاب المصلحة المتعددين المصممة لمناقشة قضايا مواضيعية تتعلق بالسياسة التجارية في أفريقيا، في تعزيز الفهم المشترك للقضايا الحالية بين مختلف الجهات المعنية برسم السياسات التجارية.

٣٢- وفي سياق إدارة الأراضي، اضطلعت اللجنة بمبادرة تركز على سياسات الأراضي. وأطلقت، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، عملية تنفيذ هدف الـ ٣٠ في المائة المتعلق بحقوق الأرض الموثقة للنساء بحلول عام ٢٠٢٥، التي أقرتها لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة في الزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة عام ٢٠١٥. ويدعم هدف الـ ٣٠ في المائة جهود الدول الأعضاء لتمكين المرأة اقتصاديا في أفريقيا سعيا لإحداث تحول شامل للجميع في الاقتصادات الأفريقية. ووَضعت هذه المبادرة أيضا برنامجا لدعم جهود الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التالية: جمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وكوت ديفوار، ومدغشقر، وملاوي، والهيئة الحكومية للتنمية، الرامية إلى إدماج المسائل المتعلقة بحيازة وإدارة الأراضي في استراتيجيات الزراعة وخطط الاستثمار، بهدف تعزيز الاستثمارات في قطاع الزراعة. وفي إطار البرنامج نفسه، تعكف عدد من الوزارات أو السلطات الوطنية المسؤولة عن الأراضي[٢] على إصلاح سياساتها وبرامجها من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات التي تعيق القطاع الزراعي للتعجيل باستقطاب الاستثمارات وتحقيق التحول الزراعي والاقتصادي الشامل. وينتمي الوزراء والسلطات الوطنية المذكورة إلى ١٧ دولة عضوا.

٣٣- وساعدت هذه المبادرة الزعماء التقليديين على إقامة منتدى قاري للسلطات الأفريقية التقليدية يركز على تعزيز المشاركة الإيجابية للسلطات التقليدية وعلى تشجيع الممارسات المسؤولة لتعزيز الاستثمارات في الأراضي، مع ضمان أن تعود بالنفع على المجتمعات المحلية.

[٢] الدول الأعضاء هي: إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجنوب السودان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وسوازيلند، والصومال، وكوت ديفوار، وكينيا، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، والنيجر.

وسيعزز هذا المنتدى أيضا حقوق المرأة في الأرض، وخاصة الجهود المبذولة لتحقيق هدف الاتحاد الأفريقي لتخصيص ٣٠ في المائة من حقوق الأرض الموثقة للنساء.

٣٤- وعززت المبادرة قدرات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من خلال إنشاء شبكة التميّز في إدارة الأراضي في أفريقيا ووضع مبادئ توجيهية لإعداد مناهج دراسية لإدارة الأراضي لكفالة تحسين استجابة المهنيين في مجال الأراضي على نحو أفضل للواقع في مختلف أنحاء القارة وتلبية احتياجات الحكومة، والزعماء التقليديين، والقطاع الخاص. وأحد الأمثلة على نجاح المبادرة يتجلى في تنظيم الجولة الأولى لبرنامج للمنح الدراسية عن طريق جامعة بحر دار (إثيوبيا)، وجامعة أردي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وجامعة ناميبيا للعلوم والتكنولوجيا. وتمكن المركز الإقليمي لرسم خرائط الموارد من أجل التنمية، والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، ومعهد دراسات الفقر والأراضي والزراعة (جامعة الكاب الغربية، كيب تاون، جنوب أفريقيا) من تقديم دورات تدريبية قصيرة المدى في إدارة الأراضي.

جيم- الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة موارد أفريقيا الطبيعية

٣٥- استمر البرنامج الفرعي للابتكارات والتكنولوجيات وإدارة موارد أفريقيا الطبيعية في التشجيع على اعتماد مبادرات جديدة وتنفيذها، ومن ثم أدخل تحسينات على أنشطته في مجال البحوث، ورسم السياسات، والعمل التحليلي وبناء القدرات في مجالات إدارة الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، والتكنولوجيات الجديدة، والابتكارات، وذلك بهدف دعم النهوض بالتحول الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا.

٣٦- وفي إطار تشجيع التكنولوجيا والابتكار من أجل التحول الهيكلي، يعمل البرنامج الفرعي على دعم صياغة سياسات العلوم والتكنولوجيا في جمهورية جنوب السودان، وسياسات المعلومات وتكنولوجيات الاتصال في غينيا-بيساو.

٣٧- وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التنسيق والتخطيط التابعة للنيباد، ووزارة العلوم والتكنولوجيا في جنوب أفريقيا، اضطلع البرنامج الفرعي بتيسير الحوار الثالث لكبار الخبراء الذي تناول موضوع ''المدن كمراكز للابتكار من أجل التحول في أفريقيا.'' وبالنظر إلى الاهتمام الذي أثاره حوار كبار الخبراء، تدرس وزارة العلوم والتكنولوجيا في جنوب أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا حاليا تصميم وتنفيذ دورة تدريبية للمسؤولين والمديرين التنفيذيين العاملين في مجال العلوم والتكنولوجيا والمعلومات، وممثلي البلديات ووكالات التخطيط. ويتوقع أن يركز التدريب على سبل تمكين المدن الأفريقية من دفع عجلة الابتكار ومباشرة الأعمال الحرة لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

٣٨- وعلاوة على ذلك، نظمت اللجنة برنامج ''المدرسة الصيفية للمبدعيين في الهندسة الطبية الأحيائية'' في القاهرة. وفي الوقت الراهن، هناك أكثر من ٦٠٠ طالب مسجل في برامج الهندسة الطبية الأحيائية المستوحاة من المبادرة في الجامعات المشاركة في كافة أنحاء القارة.

٣٩- كما يجري تنفيذ مبادرات مختلفة في إطار هذه المجموعة لدعم إنتاج المعرفة، وتشمل هذه المبادرات: '١'البحوث المتعلقة بمراكز الابتكار في أفريقيا؛ '٢' وإجراء دراسة استقصائية ميدانية عن شمولية الابتكار الوطني والابتكار في القطاع غير الرسمي في جمهورية تنزانيا المتحدة، والكاميرون، وزامبيا، وزمبابوي؛ '٣' والقيام بدراسة عن القضايا الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أجريت، جزئيا، لكي يُسترشد بها في وضع السياسات في أفريقيا وفي الاستعراض الإقليمي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛ '٤' والقيام ببحوث تجريبية في مجال ابتكارات الأجهزة الطبية وتمويلِ البحث والتطوير في أفريقيا.

٤٠- وفيما يتعلق بعمل البرنامج الفرعي في مجال الاقتصاد الأخضر والموارد الطبيعية، فقد عَقدت الدورةَ الثانية لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في القاهرة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦ بالتعاون مع البرامج الفرعية الأخرى للجنة الاقتصادية لأفريقيا (تنمية القدرات والتكامل الإقليمي والتجارة، وسياسة التنمية الاجتماعية، والإحصاءات، والمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا) والتوجيه التنفيذي والإدارة، بمشاركة الحكومة المصرية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في إطار التحضير لدورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦. ووفر منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة للدول الأعضاء أرضية للمشاركة في حوار بشأن تنفيذ كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ ومتابعتهما. وعزز المنتدى فهم الدول الأعضاء وقدراتها فيما يتعلق بنُهج السياسات العامة لضمان فعالية التنفيذ والمتابعة على نحو شامل ومتكامل للخطتين. وتوصل المشاركون إلى توافق في الآراء واعتمدوا الرسائل الرئيسية التي تضم إجراءات السياسة العامة والتدابير اللازمة لتعزيز التنفيذ والمتابعة على نحو شامل ومتكامل للخطتين المفضيتين إلى التحول واللتين يعزز كل منهما الآخر.

٤١- وأجرى البرنامج الفرعي أيضا دراستين ونظَّم اجتماعين لفريق خبراء مخصص عن الموضوعين التاليين: '١' تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع. ويسعى التقرير إلى تعزيز فهم الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والنظر إليه كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣ ذات الصلة بها؛ '٢' وتسخير أطر الاقتصاد الكلي لخدمة الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع في أفريقيا. ويركز التقرير على طبيعة التعزيز المتبادل بين سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات الاقتصاد الأخضر الشامل

للجميع ويدعم إحداث نقلة نوعية في التحول الاقتصادي المستدام. وكان الهدف من عقد اجتماعي فريق الخبراء استعراض تقرير الدراستين. وسيُنشر التقرير لاحقا بعد تحديثه وتحريره وطبعه.

٤٢- وقد جرى استخلاص المعلومات ذات الصلة بالسياسات من المعارف التي يُنتجها البرنامج الفرعي ووضعها في شكل موجزات للسياسة العامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُضعت الموجزات السياساتية الستة التالية: '١' سياسات الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع من أجل التحول الهيكلي في أفريقيا (موجز واحد)؛ '٢' وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال النمو الأخضر الشامل للجميع عبر الاستفادة من الإمكانات في قطاعات الزراعة، والطاقة، والصناعة والتجارة، وتسخير سلع وخدمات النظام الإيكولوجي (خمسة موجزات سياساتية).

٤٣- وعلاوة على ذلك، واصلت اللجنة تقديم الدعم للدول الأعضاء في مواجهة تحديات تغير المناخ في القطاعات الرئيسية للتنمية. وتضمنت مساعدتها لتحقيق هذه الغاية تقديم التوجيه والدعم الفني للدول الأعضاء في سياق اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وإطار ''سينداي'' للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج العمل للتنمية المستدامة المتعلق بإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٤- وعلى الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، واصلت اللجنة تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا (غينيا بيساو، وسيشيل، وكابو فيردي) في التنبؤ الرقمي بأحوال الطقس ونظم الإنذار المبكر. وفي ليبيريا، يجري وضع الصياغة النهائية لاستراتيجيةٍ خاصةٍ بتغير المناخ. ويجري تقديم الخدمات الفنية والاستشارية لحكومة السنغال في تنفيذ مختلف المشاريع البحثية المتعلقة بالمناخ والتكيف معه. وقدمت اللجنة الخدمات الفنية والاستشارية والتدريبية لمحطات إذاعات المجتمعات المحلية في كابو فيردي، والكاميرون ورواندا بشأن تقديم التقارير التحليلية عن ممارسات تعزيز الصمود أمام تغير المناخ.

٤٥- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمثلت أبرز معالم عمل اللجنة في الآتي: '١' تنظيم المؤتمر السنوي السادس المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛ '٢' وقيادة مشاركة أفريقيا في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عقدت في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في مراكش، المغرب. وفي المؤتمر السنوي السادس المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا، أهاب أكثر من ٣٠٠ مشارك بأفريقيا بأن تتقبل اتفاق باريس وتشارك فيه في إطار تطلعاتها في التنمية، على نحو ما أكدته خطة ٢٠٦٣ التي تتضمن رؤية ''أفريقيا التي نصبو إليها''، وخطة عام ٢٠٣٠ التي تمخضت عن أهداف عالمية تدعمها رؤية تقوم على ''ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب'' وأهابوا بالمركز الأفريقي للسياسات المناخية النظر في تأييد مراجعة مساهمات الدول

الأعضاء المحددة وطنيا لضمان التوافق السليم مع أهداف التنمية الوطنية والإقليمية، وأيضا من أجل وضع برنامج لدعم البلدان في تنفيذ هذه المساهمات.

٤٦- وفي الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، استضافت اللجنة، بالشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي والنيباد، الجناح الأفريقي، وهو مكان لعقد الاجتماعات ومنبر يتيحان للأفريقيين إسماع صوت القارة خلال مفاوضات تغير المناخ.

٤٧- وأقيم نشاط يوم أفريقيا في الجناح المذكور بشأن موضوعين هما: الانتقال من الالتزام إلى العمل بناء على مساهمات محددة وطنيا، ومبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا: سبل المضي قدما. وترأس اليومَ رئيسُ جمهورية غينيا ألفا كوندي وحضره أيضا رؤساء بوتسوانا، إيان خاما، ورئيسة ليبيريا، إيلين جونسون سيرليف؛ ورئيس توغو، فوري جناسينجبي، ووزراء من القارة، ورؤساء المؤسسات الأفريقية؛ ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي؛ ووكالة التنسيق والتخطيط التابعة للنيباد، والشركاء الإنمائيون. وكانت الدورة الثانية والعشرون فرصة سانحة أيضا للجنة لتُقدم للشركاء الإنمائيين خطة عمل مدتها خمس سنوات للشراكة الثلاثية المسماة ''برنامج تسخير المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا'' الذي يجري تنفيذه بصورة مشتركة بين اللجنة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي.

٤٨- وتستند الالتزامات العالمية الأخيرة، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، إلى نفس مبادئ التحول والشمول والاستدامة. فخطة عام ٢٠٦٣ تدعو، في واقع الأمر، إلى التحول، والنمو والتصنيع في الاقتصادات الأفريقية من خلال إثراء الموارد الطبيعية وإضافة القيمة لها، بغية تنفيذ رؤية التعدين الأفريقية على الصعيدين القُطري والقاري، باتباع الاستراتيجيات اللازمة لنمو الاقتصادات الزرقاء والخضراء الأفريقية. وعلى المنوال نفسه، تدعو خطة عام ٢٠٣٠ إلى تحقيق الإدارة المستدامة والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية.

٤٩- وتترابط أولويات الدول الأفريقية الأعضاء في الاستجابة للاتجاهات العالمية الأخيرة في مجال المعادن وسعيها لتعزيز التحول وفقا لولاية اللجنة، بطبيعتها ترابطا وثيقا، ضمن نطاق هذه الأطر، الأمر الذي يشكل محور الدعم الذي تتلقاه الدول الأعضاء من المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن.

٥٠- ويركز برنامج عمل المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن على إضفاء الطابع المؤسسي لرؤية التعدين الأفريقية، ويشمل ذلك تقديم الدعمَ الفني المباشر بناءً على طلب الدول الأعضاء، لإقامة الشراكات المؤسسية مع الحكومات، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتوسيع حافظتها، وإطلاق عدد من المشاريع، والإبلاغ بشكل فعال عن القضايا المتعلقة برؤية التعدين

الأفريقية، والانخراط في تنفيذ الرؤية القُطرية للتعدين ورؤية التعدين على المستوى الإقليمي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، عمل المركز مع ٢٤ بلدا في جميع أنحاء القارة (أعداد البلدان متزايدة باستمرار) غطت أربعا من المناطق دون الإقليمية الخمس في القارة، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية — وبوجه خاص الجماعات الاقتصادية الإقليمية – والشركاء الخارجيين، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص.

٥١- ويشمل هذا جهودَ المركز المتضافرة لتسخير عملية الرؤية القُطرية للتعدين كمنبر للقضاء على الاستغلال الأجنبي للثروات المحلية في قطاع المعادن، والحد من التشظي داخل القطاع، وتحقيق أقصى قدر من المبادلات فيما يخص إدارة الحكومات لقطاعات المعادن الخاصة بها، وإشراك أصحاب المصلحة، دون استثناء، من أجل تحقيق التوازن والتوفيق بين المصالح والأولويات.

٥٢- وتم تنظيم أنشطة المركز استنادا إلى عدد من مسارات العمل الرئيسية، كما ينطوي المركز على مجالات جديدة وديناميكية، بما في ذلك تنفيذ الإطار الأفريقي لحوكمة قطاع المعادن الذي وُضع مؤخرا، وأطلس الاقتصاد الأزرق الأفريقي/التعدين الأفريقي في أعماق البحار، والتعدين الأفريقي واستراتيجية المعلومات الجيولوجية، الذي سيواصل المركز العمل فيه في عام ٢٠١٧.

٥٣- ويجري العمل الذي يقوم به المركز في تعاون وثيق مع شعبة سياسة الاقتصاد الكلي التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمركز الأفريقي للشؤون الجنسانية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمكاتب دون الإقليمية. وتشمل بعض إنجازات عام ٢٠١٦ ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:

- إعداد دراسة عن المرأة الأفريقية في التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق، أجراها المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويبرزُ التقرير ما تؤديه المرأة في أفريقيا في هذا القطاع من دور كبير، وإن كان نادرا ما يوَفَّ حقَّه من الإبلاغ، لاسيما في مجالي التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق. وقد توصلت الدراسة إلى أن النساء يشكلن ما لا يقل عن ٤٠ إلى ٦٠ في المائة من مجمل العمالة في هذين المجالين. ويسلط التقرير الضوء على أمثلة لحالة المرأة في غانا، وغينيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ويكشف عن التحديات الرئيسية التي تواجه المرأة في القطاع ويقترح التدابير المناسبة لجعل القطاع أكثر مراعاة للمنظور الجنساني.

- تقديم الدعم لعمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من خلال إجراء دراسة حالة إفرادية متعددة البلدان عن التدفقات المالية غير المشروعة على امتداد سلاسل القيمة المعدنية، بعنوان: ''أثر التدفقات المالية غير المشروعة على تعبئة الموارد المحلية: تحسين الإيرادات من الموارد المعدنية في أفريقيا.''

- إجراء دراسات، بالتعاون مع المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، تضمنت توصيات قابلة للتنفيذ لتعزيز سلاسل القيمة بصورة قابلة للاستمرار في الموارد المعدنية بما يتيح إنتاج ''المواد الخام'' اللازمة للدفع بعملية التصنيع في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

دال- الاحصاءات

٥٤- يتولى المركز الأفريقي للإحصاءات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا تنفيذ البرنامج الفرعي في مجال الإحصاءات. ويعمل على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج إحصاءات ذات جودة عالية ونشرها. وينفذ المركز برنامجه الفرعي من خلال مجموعة من تدابير الدعوة، بما في ذلك إنتاج أدلة ومبادئ توجيهية استنادا إلى الأساليب، والمعايير والمفاهيم الدولية، وكذلك تقديم المساعدة الفنية للدول في تصميم وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية لتنمية الإحصاءات وغيرها من المجالات الإحصائية مثل الحسابات القومية، والجغرافيا المكانية، والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

٥٥- وقد أُحرز تقدم في دعم البلدان في تنفيذ استراتيجياتها الإحصائية. وأشارت بعثات التقييم المشتركة التي تقوم بها اللجنة وشريكاها، مصرف التنمية الأفريقي والشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١)، إلى رغبة البلدان المتواصلة في الاستفادة من المساعدة الفنية لتعزيز بيئتها القانونية والمؤسسية، وتنمية قدراتها البشرية وتعبئة مواردها لإنتاج الإحصاءات.

٥٦- ونظمت اللجنةُ الاجتماع الخامس للجنة الإحصائية الأفريقية بالتزامن مع الدورة العاشرة للمديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية في أبيدجان، من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٦، وحضر الاجتماع مندوبون من ٣٨ دولة عضوا في اللجنة وعدد من الشركاء الإنمائيين الداعمين للتنمية الإحصائية في أفريقيا. وخلال الاجتماع، ركزت المناقشات على الحالة الراهنة والتحديات فيما يتصل بإنتاج الإحصاءات الاقتصادية في أفريقيا، ووقفت على مختلف الجهود المبذولة في سبيل تحديث الإحصاءات الرسمية في القارة لدعم خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وجرى أيضا استعراض حالة تنفيذ القرارات التي أُتخذت

في الاجتماعات السابقة. وتشمل القضايا الأخرى التي تغطيها اللجنة: البيانات والإحصاءات المتعلقة بالتحضر في أفريقيا؛ والتكنولوجيات الجوالة لجمع البيانات الإحصائية في أفريقيا؛ والدليل الإحصائي للتنمية في أفريقيا؛ والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ وجولة عام ٢٠٢٠ لتعدادات السكان والمساكن.

٥٧- وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنةُ الاقتصادية لأفريقيا الاجتماع الثاني للجنة الإقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على النطاق العالمي في أفريقيا وذلك لاستعراض التقدم المحرز والنظر في السياسات والتدابير والخطوات التي يمكن للبلدان الأفريقية اتخاذها لضمان التنفيذ الناجح لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على النطاق العالمي في أفريقيا.

٥٨- وما فتئت اللجنة تعمل مع المؤسسات الأفريقية الأخرى والدول الأعضاء لوضع قائمة مشتركة من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس التقدم المحرز في إطار خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وعلى وجه التحديد، سعت اللجنة إلى معالجة الوضع الحالي والتحديات التي تواجه الإحصاءات الاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، ووضعت دليلا تشغيليا لإدماج القطاع غير الرسمي في الحسابات القومية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل اللجنة على إعداد دليل عن الإحصاءات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، مهمته تحديد فجوات البيانات واستكشاف قاعدة بيانات الإحصاءات الاقتصادية اللازمة لتجميع المؤشرات ذات الصلة بتلك الأهداف.

٥٩- وفيما يتعلق بالإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، تعمل اللجنة على دعم تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في أفريقيا. وبما أنها تتولى مهام أمانة المشروع الأفريقي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، فقد واصلت تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء من أجل تيسير تنفيذها بكفاءة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك توفير المساعدة الفنية للبلدان.

٦٠- لقد بدأت جولة عام ٢٠٢٠ لتعدادات السكان والمساكن في عام ٢٠١٥ وتستمر الجولة حتى عام ٢٠٢٤. وبدعم من اللجنة، تم الانتهاء من الإضافة المنقَّحة ومواءمتُها مع التنقيح الثالث للمبادئ والتوصيات العالمية لتعدادات السكان والمساكن. وجرت مناقشات مع الشركاء بشأن خطة عمل الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ لبرنامج أفريقيا لعام ٢٠٢٠ الخاص بعقد تعدادات السكان والمساكن (٢٠١٥ – ٢٠٢٤)، ما أسفر عن استحداث برنامج تعداد لأفريقيا مدته خمس سنوات.

٦١- ويجري تنفيذ برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في ضوء التوجيهات السياساتية والبرامجية التي يقدمها مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني. وضمن إطار المجموعة الرئيسية الإقليمية المعنية بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية،

قدمت اللجنةُ مساهمات ذات طابع فني لتنفيذ البرنامج الإقليمي، بما في ذلك وضع المواد الفنية التي تهدف إلى تعزيز المهارات في البلدان الأفريقية؛ وتنظيم حلقات عمل لبناء القدرات في مجال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ وإعداد دورة للتعلم الإلكتروني خاصة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ ودعمُ البلدان في إجراء عمليات التقييم والتخطيط لأنظمتها المتعلقة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

٦٢- وقد أدى قيام اللجنة الإحصائية لأفريقيا بإنشاء الفريق الأفريقي المعني بالإحصاءات الجنسانية إلى رفع الوعي كما عمل على تيسير مهمة تنسيق العديد من الأنشطة في مجال إنتاج الإحصاءات الجنسانية واستخدامها في أفريقيا. وبقيادة اللجنة، وضع الفريق برنامجا إقليميا يسمى البرنامج الأفريقي للإحصاءات الجنسانية يشمل جميع ما يمكن تصوره من أنشطة تدعو الحاجةُ للقيام بها على المستوى الإقليمي في إطار خطة عمل السنوات الخمس ٢٠١٢-٢٠١٦ لضمان قيام الدول الأعضاء بوضع وتنفيذ برامج شاملة للإحصاءات الجنسانية الوطنية.

٦٣- وكَلّف مؤتمرُ الوزراء اللجنةَ الاقتصادية لأفريقيا بوضع موجزات قُطرية تتناول التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتستند إلى المؤشرات والبيانات الرئيسية في المجال الاقتصادي. وتضافرت جهود المركز الأفريقي للإحصاءات، ومراكز البيانات في المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة، والمكاتب الإحصائية الوطنية لتحديد مصادر كافة البيانات اللازمة لوضع مختلف الموجزات القُطرية، وجمع هذه البيانات، وتحليلها والمصادقة عليها. وأتاحت الموجزات للبلدان الأفريقية فرصة لسرد رواياتها الخاصة وتوثيق تجاربها وتوقعاتها في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦٤- وواصلت اللجنة توطيد عملية تأسيس اللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على النطاق العالمي. ووُضعت خطةُ العمل الأفريقية للمعلومات الجغرافية المكانية للتنمية المستدامة في أفريقيا، وجرت مواءمتها مع الخطط والبرامج العالمية (لا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣) من أجل تعزيز وضع الأنشطة الفنية ودعمها، وتعزيز ومواءمة الاحتياجات والمصالح الخاصة لأفريقيا، وتشجيع إدماج الإحصاءات في المعلومات الجغرافية المكانية وتيسير ذلك. وعلاوة على ذلك، وضعت اللجنة إطارا استراتيجيا شاملا لإدماج المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية. وتُبين الاستراتيجية بعض مبادئ السياسات العامة بشأن كيفية إدماج التكنولوجيا الجغرافية المكانية في سائر جوانب عمل المكاتب الإحصائية الوطنية من خلال التدريب والبيانات والعمليات.

٦٥- وواصلت اللجنة الإشرافَ على تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية في أفريقيا. وقد تم تصنيف الأنشطة المختلفة في إطار الركائز الثلاث التي ستُسهم في تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية، وهي: حلقات العمل التدريبية الإقليمية على أساليب

إنتاج الإحصاءات الزراعية الجديدة؛ وإعداد أدلة ومناهج للتعليم الذاتي والتدريب في موقع العمل؛ وتقديم المنح الدراسية لبرامج الماجستير في مجال الإحصاءات الزراعية.

٦٦- ووضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خدمة ''تبادل الحلول'' الخاصة بمجتمع الإحصاءات الأفريقي، وهي منصة حاسوبية للتيسير المتبادل بين الأقران، تهدف إلى تبادل المعارف والتجارب فيما بين مهنيي الإحصاءات سعيا إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في حل المشكلات التي تعترضهم، ومن ثم رفع مستوى كفاءتهم ونفوذهم، سواء على المستوى الفردي أو كمجموعة مهنية.

٦٧- وفي أعقاب صدور قرار مؤتمر الوزراء ٩٣١ (د-٤٨) لعام ٢٠١٥ بشأن ثورة البيانات وتطوير الإحصاءات، الذي ينص على ''قيادة ثورة البيانات الأفريقية التي تجمع الأوساط المختلفة العاملة في مجال البيانات، وتستخدم مجموعة واسعة من مصادر البيانات والأدوات والتقنيات المبتكرة''[٣] والطلب الذي تقدم به مؤتمر الوزراء في دورته للعام التالي ٢٠١٦ بأن يتم رفد عملية الإبلاغ عن التنمية المستدامة ومتابعتها على نحو متكامل بمعلومات عن حالة نظام البيانات في القارة، وضعت اللجنة برنامجا ينطوي على إعداد تقرير كل سنتين عن ثورة البيانات في أفريقيا. وقد أُعدت الطبعة الأولى، وستصدر خلال المنتدى العالمي للبيانات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في كيب تاون، جنوب أفريقيا. ويستعرض التقرير منظومة البيانات في القارة فيما يتعلق بتسخير ثورة المعلومات لتحقيق التنمية المستدامة، ويتضمن تقييمات شاملة لنظم البيانات الوطنية في سبعة بلدان، هي إثيوبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وكوت ديفوار، ومدغشقر، ونيجيريا.

٦٨- ويكمن أحد الجوانب الهامة لثورة البيانات العالمية في مبادرة التبادل المفتوح للبيانات التي ترمي إلى إطلاق ما تنطوي عليه البيانات المتاحة من فرص لتعزيز النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، والشفافية والمساءلة، من بين فرص أخرى. ومع ذلك، فقد كانت مشاركة المكاتب الإحصائية الأفريقية محدودة وانتقائية. وتعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنظيم دورة خلال المنتدى العالمي للبيانات تتناول جعل الإحصاءات الرسمية مفتوحة تلقائيا. وتهدف الدورة إلى المساعدة في تحقيق توافق في الآراء بين مسؤولي الإحصاءات الوطنية ومنتجي البيانات الآخرين، وكذلك أصحاب المصلحة المعنيين بالمبادرات الوطنية للتبادل المفتوح للبيانات، وتساعد على شحذ الهمم للعمل من أجل منظومة وطنية جديدة للبيانات تكون فيها الإحصاءات الرسمية مفتوحة كخيار تلقائي.

[٣] القرار ٩٣١ (د-٤٨)، الفقرة الثانية.

٦٩- وأخيرا، تقوم اللجنة بتنفيذ مشروع حسابِ تنميةٍ تابع للأمم المتحدة يتعلق باستخدام التكنولوجيات الجوالة لجمع البيانات. والمشروع الآن في المرحلة الثانية من التجريب. وشملت المرحلة الأولى البلدان التالية: تونس، وزمبابوي، وغامبيا، والكاميرون، وكينيا. وشملت المرحلة الثانية مالي، وأوغندا، ومصر، وغابون وليسوتو. ومن بين النتائج الرئيسية التي تحققت في المرحلة الأولى ما يلي: '١' في الكاميرون، تم تعزيز قدرات المعهد الوطني للإحصاءات من خلال توظيف الأجهزة الجوالة لجمع البيانات عن أسعار المنتجين؛ '٢' وفي إثيوبيا، نجح المكتب الإحصائي الوطني في اختبار جمع البيانات بالأجهزة الجوالة لتجميع مؤشرات أسعار التجزئة والمنتجين شهريا؛ '٣' وفي غامبيا وكينيا، ساهم المشروع بشكل إيجابي في جهود المكاتب الإحصائية المعنية لوضع مؤشر أسعار المستهلكين، الأمر الذي مكَّن البلاد من مراقبة معدل التضخم؛ '٤' وفي تونس، تخلى المعهد الوطني للإحصاء، نتيجة للمشروع، عن استخدام الورق في جمع البيانات، ويعمل المكتب على توظيف التكنولوجيا الرقمية تدريجيا؛ '٥' وفي زمبابوي، استخدمت وكالة الإحصاء الوطنية الأجهزة الجوالة لإجراء دراسة استقصائية عن أسعار المستهلكين. ونتيجة لذلك، بدأت الفروع الأخرى للحكومة الاعتمادَ على هذه التكنولوجيا أيضا. وترد تفاصيل أكثر عن نتائج استعراض منتصف المدة في الفرع المخصص لحساب التنمية أدناه.

هاء- تنمية القدرات

٧٠- في إطار تنمية القدرات، تهدف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعزيز قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تنفيذ أولوياتها الإنمائية. وتتماشى هذه الأولويات مع أولويات ورؤية خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى ٢٠١٤-٢٠٢٣ المتصلة بها، والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧ والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا مثل خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

٧١- وقام البرنامج الفرعي بتنسيق جهود منظمات ووكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا دعما للاتحاد الأفريقي من خلال تيسير الأنشطة المشتركة، لا سيما فيما يخص دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. ويتجلى هذا التنسيق في الجلسة السابعة عشرة المخصصة لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا التي عُقدت يومي ٢ و٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦ في أديس أبابا. فقد قامت اللجنة بتنسيق إعداد تقرير اللجنة المعنية بإعادة تشكيل المجموعات الأفريقية لآلية التنسيق الإقليمي، حيث استكملت هذه العملية في معتكف منسّقي هذه المجموعات والمجموعات الفرعية المعقود يومي ١١ و١٢ شباط/فبراير عام ٢٠١٦، في دبري زيت، إثيوبيا. وتمخض دعم اللجنة عن

اعتماد إعادة تشكيل المجموعات بما يدعم الاتحاد الأفريقي وأولويته (آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا التي تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أمانَتها).

٧٢- واعتمدت الجلسةُ المخصصة لآلية التنسيق الإقليمي أيضا استراتيجية جديدة للاتصالات تهدف إلى: '١' ضمان أن تقتدي وسائل الإعلام المؤثرة بالمبادئ الأخلاقية الموضوعية والتوازن في تغطيتها لعملية التنمية في أفريقيا؛ '٢' والمساهمة في تغيير الخطاب النمطي عن القارة. وهذه الأهداف المزدوجة من شأنها تعزيز الاتصال بشأن تنفيذ أهداف آلية التنسيق، فضلا عن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وإلى جانب ذلك ستشجع على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات فيما بين المجموعات والمجموعات الفرعية.

٧٣- وتحظى الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية، التي هي قيد نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدعم مجموعة البلدان الأفريقية (التي يشار إليها بالمصطلح الفضفاض ''المجموعة الأفريقية''). ولا تزال العملية مستمرة. وستواصل أمانة آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، بدعم من مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، متابعة المسألة في عام ٢٠١٧.

٧٤- وعلى الصعيد دون الإقليمي ومن خلال آلية التنسيق دون الإقليمي (مكاتب شمال أفريقيا، وغرب أفريقيا، ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي)، قدّمت اللجنة الدعم الفني للاجتماعات السنوية لكل مكتب، وهذه الاجتماعات تشكل أطر التشاور الرئيسية لبرمجة الدعم المقدم للجماعات الإقليمية الاقتصادية المماثلة وتنسيقه. وعموما، كانت أهداف هذه الاجتماعات ما يلي: '١' تحديد الأنشطة التي سيتم تنفيذها في إطار الممارسة القادمة، على أساس الاحتياجات التي عبرت عنها الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتمشيا مع الالتزام الصادر عن الشركاء؛ '٢' وإعداد أنشطة الدعوة لتعبئة الموارد؛ '٣' وتقييم تنفيذ الأنشطة المقررة؛ '٤' وإعداد التقرير المزمع عرضه على اجتماع آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا عام ٢٠١٧.

٧٥- وعلاوة على ذلك، كان للبرنامج الفرعي، في الفترة قيد الاستعراض، تأثير في السياسات من خلال الدعم الوظيفي والمساهمة الفنية في الاجتماعات رفيعة المستوى والاجتماعات النظامية (لاسيما لجنة الخبراء الحكومية الدولية لمكاتب اللجنة دون الإقليمية الخمسة: في شمال أفريقيا، وغرب أفريقيا، ووسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، والجنوب الأفريقي). ويتجلى نفوذ اللجنة في الوثائق الختامية لتلك الاجتماعات.

٧٦- وقدمت اللجنة الدعم الفني في مسألة الهياكل الأساسية العابرة للحدود والتكامل الإقليمي في الجلسات الرفيعة المستوى التي نُظمت خلال مؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عقد في نيروبي، حيث وُقعت ٧٢ مذكرة تفاهم مع شركات أفريقية

وتعهدت اليابان بتقديم ٣٢ مليار دولار من أجل التنمية في أفريقيا. وتعكف اللجنة حاليا على وضع خطة تنفيذ لمرحلة ما بعد مؤتمر طوكيو لدعم هذه التوصيات. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بعمل تحليلي عن التصنيع المفضي إلى التحول في سياق منطقة التجارة الحرة القارية دعما لهدف الاتحاد الأفريقي المتمثل في إنشاء المنطقة بحلول عام ٢٠١٧.

٧٧- وأخيرا، أوفدت اللجنة بعثات استطلاعية وأجرت مشاورات مع الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية لتحديد الدعم الفني الذي سيقدم للمبادرات الاستراتيجية. وكان لها أيضا نفوذ سياساتي كبير على تنشيط الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران (تمثَّل في وضع الخطة الاستراتيجية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ على سبيل المثال)، إلى جانب استمرارها في دعم الدول المشاركة في الآلية (بما فيها كوت ديفوار وليبيريا) والهياكل القارية.

واو- المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية

٧٨- يرمي البرنامج الفرعي المتعلق بالمسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الالتزامات العالمية والإقليمية، ويتولى تنفيذَ هذا البرنامج الفرعي المركزُ الأفريقي للشؤون الجنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى البرنامج بحوثا في مجال السياسات العامة وقدَّم خدمات استشارية لدعم الدول الأعضاء في إدماج المنظور الجنساني في السياسات العامة والبرامج والاستراتيجيات. واستخدم البرنامجُ الفرعي أيضا منابر المعرفة للتواصل وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات. وانصب عمل البرنامج خلال الفترة قيد الاستعراض على الإحصاءات الجنسانية والتمكين الاقتصادي للمرأة مع التركيز على الصناعات الاستخراجية، وحقوق الإنسان للمرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٧٩- **تقرير المرأة الأفريقية:** يعكف المركز الأفريقي للشؤون الجنسانية على إجراء بحث عن تأمين حقوق المرأة في الحماية الاجتماعية في أفريقيا توطئة لإعداد الطبعة الجديدة من تقرير المرأة الأفريقية. وتهدف الدراسة إلى توثيق العراقيل التي تحول دون حصول المرأة على خدمات الحماية الاجتماعية في أفريقيا، في مسعى لتحديد إجراءات السياسة العامة التي تمكِّن الدول الأعضاء من التصدي لها. وتماشيا مع سياسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في بناء شراكة استراتيجية مع المؤسسات البحثية والأكاديمية، يعمل المركز مع وكالة التعاون والبحث في ميدان التنمية على تنفيذ بحوث تجريبية في خمسة بلدان أفريقية هي تشاد، والسنغال، وكينيا، وموريتانيا وناميبيا. ويجري الاضطلاع ببحوث ثانوية في جميع أنحاء القارة لتوثيق وتحليل الأطر القانونية وبرامج السياسات المتعلقة بحقوق المرأة في الحماية الاجتماعية على المستوى القُطري.

٨٠- ويتيح **الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية** للبلدان تجميع البيانات وتقييم أدائها من حيث تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كمًّا وكيفا. ويوفر الدليل آلية لتبسيط

الإبلاغ فيما يخص جميع الاتفاقيات والالتزامات المتصلة بالمسائل الجنسانية. وقد أكد مجلس وزراء موريشيوس أن هذا الدليل آليةٌ في غاية الأهمية لقياس وضع المرأة مقارنة بالرجل في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تطبيق الدليل في عشرة بلدان إضافية هي جنوب أفريقيا، ورواندا، وزمبابوي، وسوازيلند، وسيراليون، وسيشيل، وغينيا، وليبريا، وناميبيا، والنيجر كجزء من المرحلة الثالثة؛ ونفذت جنوب أفريقيا دليلها الثاني في عام ٢٠١٦. وانطلقت المرحلة الرابعة والأخيرة من الدليل في حزيران/يونيه ٢٠١٦ بتنظيم حلقة عمل منهجية حضرها ١١ بلدا (أنغولا، وتشاد، وجنوب السودان، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وغينيا – بيساو، والكاميرون، وليسوتو، والمغرب، وموريتانيا، وموريشيوس). واعتبر المشاركون، عند تقييمهم لحلقة العمل، أنها كانت متميزة في جميع المجالات الرئيسية التي أشاروا إلى أنها إما ذات صلة وثيقة أو ذات صلة وثيقة للغاية بمجال عملهم. وتقوم خمسة بلدان (تشاد، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا – بيساو، وليسوتو وموريشيوس) بتنفيذ المرحلة الرابعة من الدليل. وبذلك يرتفع عدد البلدان التي يشملها الدليل إلى ٤٠ بلدا.[٤] وابتداء من عام ٢٠١٦، بدأ المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية تجميعَ لوحات متابعة المسائل الجنسانية عن البلدان الأفريقية استنادا إلى المعلومات التي تم جمعها في إطار الدليل.

٨١- ونتيجة لتوصيات من الدول الأعضاء، يعمل المركز حاليا مع مصرف التنمية الأفريقي لدمج الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤشر المساواة بين الجنسين الصادر عن مصرف التنمية الأفريقي في دليل واحد للمسائل الجنسانية خاص بأفريقيا. وسيأخذ الدليل المشترك في الاعتبار المؤشرات ذات الصلة بالمسائل الجنسانية المرتبطة بخطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. وسيكون الدليل المشترك متاحا في خمسة بلدان أفريقية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ ومن ثم يُطرح في جميع أنحاء القارة في نهاية عام ٢٠١٧.

٨٢- **سِجِلّ الأداء الأفريقي في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:** بناء على طلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، قام المركز الأفريقي للشؤون الجنسانية، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي، بإصدار الطبعة الثانية من سجل الأداء الأفريقي في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي تناولت موضوع: ''حقوق الإنسان للمرأة في أفريقيا: أين تقف القارة؟.'' وكان الهدف من ذلك هو دعم القادة الأفريقيين في تنفيذ التزاماتهم في مجال حقوق الإنسان للمرأة من خلال تزويدهم بتقييم شامل لما أحرزوه من تقدم في تأمين حقوق المرأة الاجتماعية، والاقتصادية، والمدنية، والسياسية وحمايتها. وحلَّلت الطبعة أيضا التحديات

[٤] البلدان الـ ٢٤ الأخرى هي: إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وزامبيا، والسنغال، وغامبيا، وغانا، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، ومالي، ومدغشقر، ومصر، وملاوي، وموزامبيق.

المطروحة، وحددت التدابير الضرورية لضمان الالتزام بحقوق الإنسان للمرأة. وعُرضت نتائج سجل الأداء على مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٦ في كيغالي، حيث مَنحت رئيسةُ مفوضية الاتحاد الأفريقي خلال المؤتمر جائزةً لأفضل البلدان أداء.

٨٣- **عمل المرأة في التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق**: أجرى المركز الأفريقي للشؤون الجنسانية، بالشراكة مع المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن، دراسة في ستة بلدان غنية بالمعادن ومنتجة لها، وهي غانا وغينيا (غرب أفريقيا)؛ وتنزانيا (شرق أفريقيا)؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية (وسط أفريقيا)؛ وزامبيا وزمبابوي (الجنوب الأفريقي) للنظر في مدى مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها، وقوانينها وأنظمتها القائمة في مجال التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق، وكذلك لاستكشاف إمكانيات التمويل للمرأة والتعاون بين الشركات العاملة في مجال التعدين على نطاق واسع والشركات العاملة في التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق. وأسفرت الدراسة عن وضع تقريرين: ''تقرير توليفي إقليمي للتقارير الوطنية عن عمل المرأة في التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق'' و''تقرير توليفي إقليمي للخلاصات الوطنية الوافية عن عمل المرأة في التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق''. وعلاوة على ذلك، فقد ساعد عمل المركز الأفريقي للشؤون الجنسانية في التأثير على السياسات المتبعة لإضفاء الطابع الرسمي على التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق في غانا وزامبيا.

٨٤- **تنمية القدرات**: تماشيا مع استراتيجية تعميم المنظور الجنساني التي اعتمدها فريق الإدارة العليا خلال شهري حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٦، نظم المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية دورة تدريبية على نطاق اللجنة بأسرها عن تعميم المنظور الجنساني لبناء قدرات الموظفين في مجال إدماج المنطور الجنساني في البرامج والعمليات. ونُظمت الدورة التدريبية بحيث تكون مفتوحة لجميع الموظفين (الفنيين وموظفي الدعم على حد سواء) وتم تكييفها حسب الطلب بالنسبة لكل شعبة لضمان الملاءمة والفائدة. وتلقت التدريب شُعب اللجنة ومكاتبها دون الإقليمية. وكانت التعقيبات بشأن التدريب إيجابية في مجملها من حيث أهميته، ومحتواه وفائدته لبناء قدرات الموظفين في تعميم المنظور الجنساني.

٨٥- **مؤشر المساواة بين الجنسين**: بدأ المركز الأفريقي للشؤون الجنسانية، بالتعاون مع شعبة التخطيط الاستراتيجي والجودة التشغيلية، نشر المؤشر الجنساني للجنة، وهو أداة أوصت بها خطة العمل على نطاق منظومة الأمم لتتبُّع الموارد المستخدمة ومدى دمج المنطور الجنساني في مخرجات البرنامج. وأُدرج المؤشر الجنساني في نموذج خطة العمل السنوية لكي يتسنى إعداد التقارير الروتينية واستعراض التقدم المحرز. ولضمان الامتثال لهذه السياسة، جرى في شباط/فبراير ٢٠١٦، تدريب موظفي إدارة البرنامج ومساعدي البرنامج، وموظفي شؤون الميزانية، ومنسقي

الشؤون الجنسانية على استخدام المؤشر الجنساني وتقدير تكلفة الأنشطة الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك دعم متواصل من شعبة التخطيط الاستراتيجي والجودة التشغيلية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمركز الأفريقي للشؤون الجنسانية لعملية بدء نشر البرنامج وضمان فعاليته. وشكلت مشاركة مجلس المدراء التنفيذيين دعما إضافيا للترويج للسياسات الجنسانية.

٨٦- **الدعم الفني:** قدم المركز الأفريقي للشؤون الجنسانية دعما فنيا مصمما حسب طلب وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة في جمهورية موريتانيا الإسلامية يتعلق بإدماج المسائل الجنسانية في الخطط، والبرامج والميزانيات الوطنية. وكان من النتائج الرئيسية لهذا الدعم وضع خطة استراتيجية لتفعيل الاستراتيجية الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٨٧- **و**نظم المركز الأفريقي للشؤون الجنسانية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الاتحاد الأفريقي لقاء تشاوريا في إطار الدورة الستين للجنة وضع المرأة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ركز على تمكين المرأة وعلاقته بالتنمية المستدامة. وكان الهدف من اللقاء دعم الدول الأعضاء لتحقيق توافق في الآراء بشأن أولويات أفريقيا من أجل التأثير على الوثيقة الختامية العالمية للدورة الستين للجنة وضع المرأة. وضم الاجتماع الوزراء الذين ينصب تركيز عملهم على المسائل الجنسانية وتمكين المرأة، وخبراء من ٣٨ بلدا أفريقيا، وممثلين عن اللجان الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، وانبثقت عنه وثيقة ختامية شكلت بدورها مساهمة أفريقيا في الاستنتاجات المتفق عليها عالميا التي اعتمدتها تلك الدورة في آذار/مارس ٢٠١٦.

٨٨- **المنتدى الاستشاري مع الجامعات الأفريقية:** نظم المركز الأفريقي للشؤون الجنسانية، بمشاركة الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية، منتدىً استشاريا عن موضوع ''المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: دور مؤسسات البحوث والجامعات في تسخير إمكانات خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣'' عُقد في يومي ٣ و٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات. وأسس الاجتماع شراكة استراتيجية مع الجامعات، والمعاهد، ومجامع الفكر في أفريقيا لوضع خطة عمل للبحوث في المسائل الجنسانية. وحدد الاجتماعُ استراتيجيةً واضحة لبناء القدرات وتعزيز الخطة المشتركة للبحوث ضمن إطار خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣. وجمع المنتدى أكثر من ٣٠ من الخبراء، والباحثين والعلماء من الجامعات الأفريقية، ومعاهد البحوث، ومجامع الفكر في أفريقيا العاملة في مجال المسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية فضلا عن وكالات الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وأنشأ المنتدى شبكة بحثية لتنفيذ خطة البحوث الخاصة بالقارة في مجال المسائل الجنسانية. وحُددت مجالات البحوث الأربعة التالية باعتبارها ذات أولوية لتعزيز البحوث في المسائل الجنسانية بشكل عام وتوفير المعرفة اللازمة لدعم تنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣، وهي: (أ) التطورات العالمية والإقليمية والوطنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والخطط الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على تنفيذ خطط

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (ب) والعدالة الاقتصادية والتمكين؛ (ج) وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في السياسة والسياسات والمؤسسات؛ (د) والعلاقات الاجتماعية، والقطاعات الاجتماعية والسياسات ونتائجها على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

زاي– الأنشطة دون الإقليمية في مجال التنمية

١– المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

٨٩– ساهم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في المجالات ذات الصلة بمشاركة البلدان في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، ووضع سياسات مبتكرة ومتكاملة من أجل تحقيق نمو أخضر ومستدام.

٩٠– وتماشيا مع ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ساهم المكتب، بالشراكة مع مركز الدراسات والأبحاث المغربي وجامعة ولاية بنسلفانيا، في تنظيم المؤتمر الأفريقي الثالث لمجامع الفكر عن موضوع بناء مستقبل مستدام وآمن للشعوب والمؤسسات الأفريقية من خلال تعبئة المشاركين والمساهمة في المحتوى العلمي. وعُقد الاجتماع في مراكش في يومي ٢ و٤ أيار/مايو ٢٠١٦. وشارك فيه أكثر من ١٢٠ خبيرا من ٨٥ مجمعا من مجامع الفكر والمؤسسات الأفريقية والعالمية. ووَزعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الموجزات القُطرية في أثناء هذا النشاط. وتكمن الفكرة الرئيسية المقترحة خلال المؤتمر في وضع آلية تمويل لمساعدة الحكومات الأفريقية في اتخاذ قرارات مستنيرة قدر المستطاع، من خلال تزويد صناع القرار بأدلة بحثية رصينة وموثوقة ومستقلة صادرة عن مجامع الفكر الأفريقية.

٩١– وقدم المركز الأفريقي للإحصاءات والمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا المساعدة للمعهد الوطني للإحصاء في تونس على استخدام التكنولوجيات الجوالة لجمع البيانات ونشرها في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية. وبدأ المعهد جمع البيانات باستخدام لوحات رقمية تعمل بنظام أندرويد لتيسير الحساب الشهري لمؤشر الأسعار. وبدعم من اللجنة، أطلق المعهد أيضا تطبيقا يعمل على الهاتف الجوال لنشر البيانات المستمدة من تعداد عام ٢٠١٤. وبفضل هذا المشروع، تمكنت تونس من تحسين ترتيبها في مبادرة التبادل المفتوح للبيانات إلى حد كبير. وأُتخذت كذلك تدابير فنية استعدادا لإطلاق أول دراسة استقصائية للعمالة باستخدام التكنولوجيات الجوالة في تونس.

٩٢– وقدم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا الدعم للاتحاد المغاربي لأصحاب الأعمال في تنظيم الخطط الوطنية (تونس، والجزائر، وموريتانيا والمغرب) ونظم موائد مستديرة إقليمية لشحذ الوعي في دوائر القطاع الخاص بشأن تحديات تغير المناخ والفرص التي يتيحها فضلا عن الاتجاهات فيما يخص فرص تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، لا سيما في سياق تنفيذ

المساهمات المحددة وطنيا. وتمت مناقشة توصيات الموائد المستديرة الوطنية خلال الاجتماع الإقليمي الذي أسفر عن اعتماد إعلان الاتحاد المغاربي لأصحاب الأعمال. وقد عُرض هذا الإعلان خلال الاجتماع ووقعت عليه رسميا المنظمات الوطنية الأربع لأصحاب الأعمال خلال مؤتمر صحفي عقد يوم ١٦ كانون الأول/ ديسمبر.

٩٣- وتولى المكتب وضع الموجزات القُطرية لثلاثة بلدان (الجزائر، وموريتانيا وتونس) بالإضافة إلى أربعة أخرى وُضعت بين حزيران/يونيه ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٦. وانطوى وضع الموجزات القُطرية على العديد من الأنشطة مثل القيام ببعثات إلى البلدان لتعزيز الشراكات مع المؤسسات الوطنية مثل إدارات الشؤون الاقتصادية، والمالية والتنمية، ومعهد الإحصاء الوطني، وجمع البيانات من المصادر الأولية؛ وتحديد الاحتياجات الحالية لتنمية القدرات من أجل تحسين توافر البيانات الإحصائية نوعيتها وتحليلها.

٩٤- وفيما يتعلق بإنتاج المعارف وتبادل المعلومات، وضع المكتب بحوثا متعمقة في العديد من المجالات شملت: بحثا عن الحصول على التمويل لتمكين المرأة الريفية، تضمن تحليلا مقارنا للممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن تمويل المشاريع الصغيرة، وغطى الجزائر، وتونس، ومصر، والمغرب؛ وبحثا عن تحويلات المهاجرين في العديد من بلدان شمال أفريقيا وتأثيرها على التنمية؛ وبحثا عن النهج الإقليمي للسياسة الصناعية والنمو الشامل في سياق التحول الهيكلي.

٩٥- وجاء اختيار هذه المجالات البحثية بناء على طلب من الدول الأعضاء، وبصفة خاصة خلال اجتماعات لجنة الخبراء الحكومية الدولية. كما تم تبادل النتائج الرئيسية ومناقشتها خلال اجتماعات فريق الخبراء التي حضرها خبراء على مستوى عال من المؤسسات الدولية والوطنية.

٩٦- ونظم المكتب اجتماعا لفريق الخبراء بشأن التقسيم الإقليمي للسياسة الصناعية والنمو الشامل في تونس يومي ٢٤ و٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ووضعت اللجنة والمكتب دراسةً قُدمت في اجتماع الفريق للمناقشة. وكان الهدف من هذه الدراسة إجراء تقييم للتقسيم الإقليمي للسياسة الصناعية في شمال أفريقيا، مع التركيز على الجزائر، وتونس والمغرب. واقُترحت توصيات نوقشت خلال الاجتماع وحظيت بموافقة خبراء الدول الأعضاء.

٩٧- وفي ٢٨ حزيران/يونيه عام ٢٠١٦، عرض المكتبُ التقريرَ الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٦ أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي. وبالإضافة إلى ذلك، شارك المكتب في تسعة أنشطة وطنية وإقليمية جرى فيها تعميم منتجات اللجنة في مجال إنتاج المعارف، بما في ذلك الموجزات القُطرية والتقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٦ كما شارك في مجالات أخرى مثل ندوة عن أدوات السياسة الصناعية والتكامل الإقليمي (طنجة، المغرب، ٢٠

نيسان/أبريل ٢٠١٦)؛ و''الابتكار من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا'' (بني ملال، المغرب، ٢٢-٢٨ أيار/مايو ٢٠١٦)؛ وندوة عن اتفاق النافذة الوحيدة للبلدان العربية والأفريقية، في سياق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة لتيسير التجارة في فترة ما بعد نيروبي ومنظمة التعاون الإسلامي (الدار البيضاء، المغرب، ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٦)؛ واجتماع عن ضمان التنفيذ والمتابعة على نحو شامل ومتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ (القاهرة، مصر، ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦)؛ واجتماع عن التوازنات الخارجية والقدرة على المنافسة وعملية التحول الهيكلي للاقتصاد المغربي'' (الرباط، المغرب، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦)؛ وإطلاق طبعة عام ٢٠١٦ من التقرير الاقتصادي عن أفريقيا في جامعة أحمد بن بلّة (وهران، الجزائر، تموز/يوليه ٢٠١٦)؛ وحلقة عمل عن خطة منظمة التجارة العالمية لما بعد نيروبي (تونس، ٢٤-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)؛ وحلقة عمل تركز على أهداف التنمية المستدامة: ''كيفية التصدي لتحديات تغير المناخ'' (الرباط،١٠ أيار/مايو ٢٠١٦)؛ وحلقة نقاش بشأن الاستثمار ركزت على تنويع الصادرات جرى تنظيمها خلال المنتدى الأفريقي (الجزائر العاصمة، ٣-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).

٩٨- وفي مجال أنشطة بناء توافق الآراء، قدم المكتب الدعم للأنشطة التحضيرية خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ لضمان المشاركة الفعالة للدول الأعضاء الأفريقية. ونُظمت هذه الدورة في مراكش، المغرب، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بالشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي واللجنة التوجيهية للدورة. وقبل انعقاد المؤتمر، عُقدت العديد من الاجتماعات رفيعة المستوى لتحقيق توافق في الآراء بشأن الموقف الأفريقي. وشارك في هذه الاجتماعات ممثلون من بلدان أفريقية، وأعضاء رفيعو المستوى من اللجنة التوجيهية للدورة، ومنظومة الأمم المتحدة المحلية، والرابطة الرئيسية للأعمال التجارية. وطالب المشاركون بأن يكون للمنظمات غير الحكومية ورابطات الأعمال التجارية الأفريقية حضور قوي في مؤتمر الأطراف، كما طالبوا بتنسيق مشاركتهم. وعلاوة على ذلك، قدم المكتب الدعم للبلد المضيف في إدارة الجناح الأفريقي في المؤتمر الذي التقى في إطاره نحو ١٥,٠٠٠ مشاركا و١٠٠٠ صحفي.

٩٩- وعلاوة على ذلك، قدم المكتب الدعم للاجتماع السنوي لآلية التنسيق دون الإقليمي الذي عقد في الرباط، وهو الاجتماع الذي ساهم في تحديد المجالات ذات الأولوية للتعاون للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، في إطار الوضع الاجتماعي-السياسي في شمال أفريقيا وفي سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد دون الإقليمي.

٢ – المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا

١٠٠- بما أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) هي الجماعة الاقتصادية الإقليمية الرئيسية في غرب أفريقيا، فهي بلا منازع الركيزة التي تقوم عليها عملية التكامل القاري، وفقا لما نادى به الاتحاد الأفريقي. وتتكون هذه الجماعة من ١٥ بلدا، وتسعى إلى تعزيز التعاون والتكامل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك حرية تنقل الأشخاص والسلع، والحق في الإقامة. وتسعى الإيكواس كذلك إلى توطيد السلم والأمن، رغم أن قدرات الاستجابة العملياتية والسريعة لقواتها تحتاج إلى تعزيز. وقد أقامت الجماعة سجلا للأداء في مجال الإشراف على العمليات الانتخابية، الأمر الذي أصبح يمثل إحدى ولاياتها التنظيمية.

١٠١- وقد عزز المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا الشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) للدفع بعملية التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا إلى الأمام على النحو المحدد في بروتوكول الاتفاق الموقع في حزيران/يونيه ٢٠١٣، الذي ينص على وضع إطار للتشاور والتعاون والشراكة بين المنظمات الحكومية الدولية في غرب أفريقيا. ويشمل ذلك الجماعة نفسها، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وهيئة ليبتاكو-غورما، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، وهيئة حوض نهر النيجر والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية.

١٠٢- وأعاد المكتب تحرير منشوره عن التقرير الخاص بالتقدم المحرز نحو التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا منذ انطلاق الجماعة في عام ١٩٧٥، والذي يحمل عنوان ''الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعد أربعين عاما على تأسيسها: تقييم التقدم المحرز نحو التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا''. وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع الصيغة النهائية لدراسةٍ تتعلق بآفاق العُملة الموحدة لبلدان الجماعة.

١٠٣- ونُظِّم حوار رفيع المستوى بين المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا وإدارة مفوضية الإيكواس في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في مقرها في أبوجا. وكان من بين المشاركين في الحوار رئيسَ مفوضية الإيكواس الجديد إلى جانب مفوضيها، ويسعى الحوار إلى تهيئة الساحة للتوقيع على اتفاق جديد متعدد السنوات للتعاون بين المؤسستين. ولا يقتصر هذا الاتفاق الوشيك على القضايا القديمة المتصلة بتوطيد عملية التكامل، بل يشمل كذلك التحديات الجديدة والناشئة في المنطقة دون الإقليمية.

١٠٤- وفي السياق نفسه، شارك المكتب خلال الأسبوع الأول من شهر آذار/مارس عام ٢٠١٦، في اجتماع ركَّز على التحول الهيكلي لهيئة ليبتاكو-غورما، بما في ذلك تقييم ملاك الموظفين والولاية الجديدة للهيئة، سعيا لتقديم خدمة أفضل للبلدن الثلاثة الأعضاء فيها (بوركينا

فاسو، ومالي والنيجر). وقد ساعد هذا الدعمُ الهيئةَ في تعزيز قدراتها الفنية في بلورة برنامج عملها بصورة أفضل بحيث يتواءم مع أنشطة مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٠٥- واستجاب المكتب لاثنين وعشرين طلبا على الخدمات الاستشارية لدعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات دون الإقليمية والحكومية الدولية بشأن القضايا المؤسسية والقطاعية في مجالات الإحصاءات، والتكامل الإقليمي والتنمية المستدامة في غرب أفريقيا، في حين لم يشهد عام ٢٠١٦ سوى ست حالات فقط استوجبت الاستجابة لطلبات بالحصول على هذه الخدمات.

١٠٦- وكان اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية لدول غرب أفريقيا التاسع عشر الذي عقد في داكار، في شباط/فبراير ٢٠١٦، بالتعاون الوثيق مع السلطات في السنغال، أحد الأنشطة الرئيسية للمكتب دون الإقليمي. وخلال هذا النشاط، حظيت الموجزات القُطرية الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا باهتمام خاص بوصفها أدواتٍ لخدمة خطة التحول الهيكلي لبلدان غرب أفريقيا. وأعقب هذا الاجتماع اجتماعان لفريق الخبراء المخصص، أولهما في شباط/فبراير ٢٠١٦ عن التمويل المبتكر من أجل التحول الهيكلي لاقتصادات غرب أفريقيا، والثاني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بشأن الهياكل الأساسية للنقل والتجارة في غرب أفريقيا.

١٠٧- وتماشيا مع هدف السنتين، أصدر المكتب بالفعل أربعة موجزات قُطرية تتعلق بكل من كابو فيردي، وغانا، ونيجيريا وغامبيا. ومن المتوقع استكمال أربعة موجزات قُطرية أخرى تتعلق بغينيا بيساو، وليبيريا، ومالي وتوغو في ٢٠١٧.

١٠٨- وما فتئ المكتب يعمل دون توقف على تعزيز النظم الإحصائية في غرب أفريقيا، ويشمل ذلك:

١- تقييم آليات تدفق الإحصاءات الخاصة بعملية جمع البيانات لدى الدول الأعضاء، مع التركيز على مواءمة النُّهج والمنهجيات، بدءا من جمع البيانات وصولا إلى التجميع، والتحليل والنشر، إلى جانب نَقل بيانات عالية الجودة إلى قواعد البيانات لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهدف استخدامها على نطاق أوسع. وقد تم ذلك من خلال: بعثات ميدانية في غانا، وغينيا ونيجيريا؛ ودورات عمل مع المنظمات الحكومية الدولية مثل الوكالة النقدية لغرب أفريقيا؛ واجتماع اللجنة الإحصائية لأفريقيا في أبيدجان، والاجتماعات الخاصة بالتكامل (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)، من خلال تنظيم اجتماع لأصحاب المصلحة

المعنيين بالإحصاءات، ومنهم المديرون العامون للمكاتب الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية ورئيس المركز الإحصائي في الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

٢- المساهمة، في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٦، في إطلاق عملية إعداد الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية الخاص بالنيجر في نيامي، بالتعاون مع شعبة سياسات التنمية الاجتماعية. وعقد اجتماع رفيع المستوى شاركت فيه الجهات المعنية وتمثلت أهدافه الرئيسية في تعزيز قدرات الجهات الفاعلة من أجل ضمان تحسين الإشراف على هذه العملية والإمساك بزمام الأمر فيها.

٣- المساهمة، في تموز/يوليه عام ٢٠١٦، في الاجتماع النظامي الأول للوكالة النقدية لغرب أفريقيا الذي عُقد في كوناكري وشارك فيه ممثلون عن وزارتي الاقتصاد والمالية.

٤- توقيع إطار جديد للتعاون مع المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في نيامي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، كإحدى الاستراتيجيات الرئيسية لإحياء الآلية الإحصائية لجمع البيانات.

٥- استعراض تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية في ضوء الحاجة إلى مواءمة منهجيات التنبؤ وقواعد البيانات في الدول الأعضاء كجزء من الاستراتيجية العالمية لإنتاج بيانات ذات جودة وفي أوانها؛ ومن خلال عقد اجتماع لفريق الخبراء، في داكار يومي ٢٤ و٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ ركز على تقييم الميثاق الأفريقي للإحصاء وثورة البيانات وآفاقهما في غرب أفريقيا.

١٠٩- واتخذ المكتب إجراءات التخفيف التالية من أجل الحد من تأثيرات عدد من المخاطر التي تعيق أنشطة التنمية في المنطقة دون الإقليمية:

١- تتميز البيئة الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والأمنية، بما ذلك في الفترة التي أعقبت تفشي وباء إيبولا في المنطقة دون الإقليمية، باستمرار المخاطر التي تفرضها الأنشطة الإجرامية التي ترتكبها الجماعة المعروفة باسم بوكو حرام، مع شنّ بعض الهجمات على الدول الأعضاء (بوركينا فاسو، وكوت ديفوار، ومالي والنيجر). ويتطلب هذا الوضع تعزيز الآلية الكفيلة

باستمرار عمل المكتب عندما يقدَّم الدعم الكامل للاستراتيجية المشتركة والمتكاملة للأمم المتحدة بشأن القدرة على التكيف في منطقة الساحل.

٢- تحسُّبا للإعداد لبعثة استكشافية وتعزيزا لتعاونها مع لجنة حوض بحيرة تشاد، تم إيفاد بعثة إلى نجامينا في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٦. وجرت مناقشة التهديدات المتكررة التي تطرحها الأنشطة الإجرامية لجماعة بوكو حرام في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، بين مواضيع أخرى. فهذا الوضع يهدد الجهود الجارية لتعزيز التحول الهيكلي لاقتصادات المنطقة. ولذا طُلب من الجهات المعنية توسيع نطاق شراكتها من أجل التغلب على التحديات بصورة فعالة.

٣- نظرا لكثرة تغييرات و/أو تنقلات المسؤولين عن تنسيق جمع البيانات الإحصائية، هناك حاجة إلى العمل المستمر لتعزيز آلية جمع البيانات الإحصائية.

٣- المكتب دون الأقليمي لوسط أفريقيا

١١٠- خلال الفترة قيد الاستعراض، أصدر المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا تقارير عديدة، وعقد اجتماعا واحدا لفريق الخبراء المخصص، واجتماعين رفيعَي المستوى لحوارات السياسات واجتماعا تشاوريا واحدا. وقدم المكتب أيضا خدمات استشارية وواصل نشر المعلومات والمعارف في منطقة وسط أفريقيا. وعلى نحو مماثل، شارك في أنشطة إضافية بالاشتراك مع الشعب الفنية للجنة الاقتصادية لأفريقيا دعما للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

١١١- ووضعَ المكتب أربعة موجزات قُطرية للكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكونغو وسان تومي وبرينسيبي. كما وضع تحديثات فصلية لهذه الموجزات القطرية. وقد أجريت جميع الأنشطة المرتبطة بها، وأبرزُها اختيار موضوع كل موجز قُطري، بالتعاون الوثيق مع مقدمي البيانات الرئيسيين في البلدان المعنية.

١١٢- ونظَّم المكتب اجتماعا لفريق الخبراء المخصص يومي ١٣ و١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في برازافيل لاستعراض التقرير المتعلق بحالة رؤية التعدين الأفريقية وآفاق تنفيذها في وسط أفريقيا. وأوصى المشاركون بإدراج بعض القضايا الرئيسية مثل تطوير قطاع المعادن والتعدين الحرفي في التحليل في مسعًى لتحسين التقرير. كما أهابوا بالجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين التعجيل بتنفيذ رؤية التعدين الأفريقية في منطقة وسط أفريقيا، وطُلب من المعهد الأفريقي لتطوير قطاع المعادن بوجه خاص القيام بقدر أكبر من

الترويج لهذه الرؤية في البلدان من خلال تنظيم المزيد من الدورات التدريبية على التفاوض بشأن عقود التعدين.

١١٣- وعُقدت الدورة السابعة لآلية التنسيق دون الإقليمي لوسط أفريقيا بشأن الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له يومي ٦ و٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في ليبرفيل، غابون. وكان الهدف من هذا الاجتماع التفاكر في الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة دعم المؤسسات دون الإقليمية في آلية التنسيق حتى تُنفذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ تنفيذاً فعالا. وأكد المشاركون أن وجود برنامج يحلُّ محلَّ البرنامج المشترك الإرشادي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ سيتيح فرصة للمنطقة دون الإقليمية لتأخذ في الحسبان الأولويات المحددة في إطار هاتين الخطتين الدوليتين. وقالوا إن تحسين مستوى الالمام بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتولي زمام الأمور فيهما يقتضي تعزيز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بدعمٍ من الشركاء التقنيين والماليين، بما في ذلك من هم خارج منظومة الأمم المتحدة. وفي نهاية المناقشات، أُعتُمدت خارطة طريق لوضع البرنامج الإرشادي المقبل. كما تمت دعوةُ البلدان الأفريقية إلى إنتاج بيانات بمستوى أجود، فضلا عن إنشاء مؤسسات تخطيط وطنية قوية وفعالة تتمتع بالشرعية السياسية.

١١٤- وتماشيا مع نهج الحملات الذي تتّبعه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، سعى المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا، انطلاقا من التحديات السياساتية التي تم تحديدها في الموجزين القُطريين للكونغو وغابون، إلى تنظيم حوارات سياساتية عن موضوعين هما: تطوير الهياكل الأساسية للنقل لمواجهة تحدي التحول الهيكلي للكونغو، وتطوير صناعة الأخشاب لدعم التحول الهيكلي لغابون. وأتاحت هذه الحوارات منابر لتعميق فهم إشكالية التنمية التي تواجه البلدين المختارين، فضلا عن استكشاف الخيارات السياساتية للتصدي للتحديات المواضيعية للتنويع من خلال صناعة الأخشاب (غابون) وتمكين الهياكل الأساسية من تسريع التحول الهيكلي. وجذبت الأنشطة مشاركة مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى. وتُوِّجَت بتحديد مسارات العمل المتابعة التي يعمل المكتب عليها بالفعل. وتتمحور هذه المسارات حول دراسة تتعلق بتطوير ممر للكونغو ودراسات لإنشاء مجموعات في مجال صناعة الأخشاب في غابون.

١١٥- وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، نظم المكتب، بالتعاون مع شعبة تنمية القدرات، حوار سياساتٍ رفيع المستوى جمع حوالي ٤٠ من كبار المسؤولين الحكوميين المعنيين بالتخطيط من كافة أنحاء أفريقيا لتبادل وجهات النظر وأفضل الممارسات بشأن التحضُّر وتخطيط التنمية نظرا للإمكانيات التي يتيحانها لتحقيق النمو، وتحسين سبل العيش، وتسريع التحول الهيكلي. وأتاح هذا الحوار، الذي يمثل المرحلة الرابعة من مبادرة تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نطاق القارة في سبيل تحقيق اتساق السياسات في أفريقيا، منبرا يتيح للبلدان تبادل تجارها، بعد

أن تيقنت من الحقيقة المرة، وهي أنه ليس بوسعها أن تنهض إذا ما استمرت في التغاضي عن الشواغل المرتبطة بالتحضر في تخطيط التنمية. واقترح المشاركون أن يستفيد صانعو القرارات وواضعو السياسات من المعلومات الجغرافية المكانية لاستخلاص التحديات التي يطرحها التحضر والفرص التي يتيحها. وأكدوا أيضا على ضرورة تحسين ترابط المناطق الريفية بالدوائر الحضرية، والإقليمية والعالمية من أجل جذب الاستثمارات. وليس من قبيل المغالاة التأكيد على قيمة هذا الترابط نظرا لأن تعزيزه يسير جنبا إلى جنب مع توسيع نطاق التكامل والتعاون الإقليميين، وهما أمران على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للهياكل الأساسية المشتركة مثل إمدادات الطاقة، وللنمو الشامل ككل. وعلاوة على ذلك، أشار المشاركون إلى أن التحضر، بما أنه يَمس العديد من القطاعات، فهو يتطلب تخطيطا وطنيا لتحقيق التنسيق الفعال بين القطاعات.

١١٦- وقُدمت خدمات استشارية لدعم البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع في وسط أفريقيا خلال المائدة المستديرة التي نظمها المكتب والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من ١٨ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في ياوندي، الكاميرون، عن موضوع التكامل الإقليمي باعتباره ركيزة أساسية للسلام والتنمية في وسط أفريقيا. وتم، خلال المائدة المستديرة، عرض دليل التكامل الإقليمي الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١١٧- وقام المكتب، في إطار مواصلة جهوده لدعم التكامل الإقليمي في وسط أفريقيا، بتوقيع مذكرة مع الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لتعزيز التعاون بينهما في مجالات مثل تطوير الهياكل الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة، والحوكمة والسلم والأمن، والتجارة والوصول إلى الأسواق، والبيئة والزراعة والأمن الغذائي، وترشيد الجماعة الاقتصادية الإقليمية، والإحصاءات. وعلاوة على ذلك، جدد المكتب والمنظمات المنضوية تحت إطار منظومة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية دعمهم لأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣.

١١٨- وواصل المكتب جهوده لنشر المعلومات والمعارف من خلال موقعه الشبكي، فضلا عن مكتبته، ومنابره ومنشوراته المخصصة لتبادل المعارف.

١١٩- وساهمت الأنشطة التي قام بها المكتب في تعزيز قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على صياغة سياسات اقتصادٍ كلي وسياسات قطاعيةٍ، وفي شحذ وعي مختلف أصحاب المصلحة بشأن التكامل الإقليمي، والتحول الهيكلي، ومرحلة ما بعد النزاع، والتنمية المستدامة، ونشر المعارف والمعلومات.

١٢٠- وتشمل التحديات التي يواجهها المكتب معدل الشواغر المرتفع نسبيا فيه، وعدم توافر البيانات المواكبة في الوقت المناسب لإعداد الموجزات القُطرية، رغم التعاون والتواصل الوثيقين مع المكاتب الوطنية للإحصاء. فالمشكلة ذات طابع هيكلي.

١٢١- وعلاوة على ذلك، يواجه تنفيذ البرنامج الفرعي مخاطر متأصلة فيه. فالتهديدات التي تشكلها الاضطرابات في البلدان الخارجة من نزاعات، فضلا عن عدم توفر الرغبة الكافية لدى حكومات الدول الأعضاء والمنظمة في تعزيز التعاون دون الإقليمي يمكن أن تعيق فعالية البرنامج الفرعي وكفاءته. وعلى سبيل المثال، فإن الاضطراب السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى يشكل تهديدا واضحا لاقتصاد ذلك البلد، والهجمات المتكررة التي تشنها جماعة بوكو حرام قد تعرقل بشكل خطير استقرار الكاميرون وتشاد. والأهم من ذلك أن جمهورية أفريقيا الوسطى هي البلد المضيّف للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وهي شريك رئيسي للمكتب دون الأقليمي لوسط أفريقيا.

١٢٢- والدرس المستفاد من ذلك هو الإقرار المتزايد، عبر كامل المنطقة دون الإقليمية، بدور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كمجمع للفكر. وقد أعربت الدول الأعضاء، فضلا عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية، عن رغبتها في إقامة تعاون أوثق مع اللجنة. وهناك العديد من بلدان وسط أفريقيا التي تطالب بأن يكون للجنة حضور أكبر خارج البلد المضيّف. وبالنظر إلى التحاق موظفين جدد بالمكتب، فسيكون من الأيسر للمكتب مراعاة شواغل العملاء بصورة أفضل.

٤ - المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا

١٢٣- ركزت الدورة العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشرق أفريقيا، التي عقدت في نيروبي، من ٨ إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦، على المؤسسات واللامركزية والتحول الهيكلي في شرق أفريقيا. وأتاح اجتماع اللجنة فرصة للتفكير والحوار بشأن دور المؤسسات واللامركزية في التحول الهيكلي. وحضر الحدث أكثرُ من ٣٠٠ مشارك يمثلون الدول الأربع عشرة الأعضاء في المكتب، وواضعي السياسات، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ومراكز البحوث، وغيرهم من أصحاب المصلحة.

١٢٤- ومتابعةً للدورة العشرين للجنة، وضع المكتب برنامجا بعنوان: ''المسارات المفضية للتحول الهيكلي في شرق أفريقيا ''. ويكمن الهدف الرئيسي منه في المساعدة على دعم تنفيذ قرارات الدورة العشرين وتوصياتها (يشار إليها باسم خطة نيروبي) في الدول الأربع عشرة الأعضاء

في المكتب. وعلاوة على نطاق هذه الدورة وموضوعها، يهدف البرنامج إلى إنشاء منابر لتوثيق قضايا التحول الهيكلي في المنطقة وتحليلها ومناقشتها.

١٢٥- وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام المكتب بوضع موجزات قُطرية ونشْرها عن كينيا ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وبعد إطلاق الموجزات في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠١٦ أثناء مؤتمر الوزراء، واصل المكتب تبادل هذه المنتجات في مختلف المنابر في جميع أنحاء المنطقة. وعلى سبيل المثال جرى، بالتعاون مع حكومة رواندا، إطلاق الموجز القُطري الخاص برواندا خلال مناقشة سياساتية رفيعة المستوى بشأن التحول الهيكلي والتصنيع الأخضر نظمها المكتب في كيغالي في أيار/مايو ٢٠١٦. وجرت على نفس هذا المنوال عملية نشر الموجزات القُطرية في كينيا وأوغندا واستقطبت أيضا مشاركين رفيعي المستوى، وأسفر ذلك في حالة أوغندا عن دعوةٍ لعرض التقرير على أعضاء برلمان حكومة أوغندا. ويجري حاليا وضع العديد من الموجزات القُطرية الأخرى أو تجري مراجعتها (لبوروندي وجيبوتي والصومال ومدغشقر)، ويجري تبادل مشاريع الموجزات مع المسؤولين الحكوميين. ولا تزال البيانات تشكل تحديا لبعض البلدان في شرق أفريقيا، وهو ما يحد من المستوى المطلوب من التحليل، لا سيما بالنسبة للموجزات القُطرية. ويستوجب الأمر المزيد من التنسيق مع الشُّعب التقنية في أديس أبابا بشأن عدد من المخرجات الرئيسية، لا سيما الأدلة المركبة (الدليل الأفريقي للتكامل الإقليمي، والدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية، ودليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا)، التي يتوقع أن يتعاون المكتب بشأنها.

١٢٦- وتعزيزا لموضوع التحديات التي تواجه تحقيق وتيرة أسرع للتحول الهيكلي، تعاون المكتب أيضا مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في استضافة حوارين من الحوارات السياساتية (في شهري تموز/يوليه وكانون الاول/ديسمبر ٢٠١٦)، واغتنما فرصة الافتتاح لإطلاق منشورين من منشوراتهما الرئيسية السنوية: التنمية الاقتصادية في أفريقيا في عام ٢٠١٦ – ديناميات الديون وتمويل التنمية في أفريقيا، وتقرير أقل البلدان نموا لعام ٢٠١٦: طريق الخروج من هذه الفئة وما بعده: الاستفادة إلى أقصى حد من العملية. وحظى الحدثان بحضور جيد من المسؤولين الحكوميين والشركاء من مؤسسات البحوث وحظيا أيضاً بتغطية في وسائل الإعلام.

١٢٧- وفي إطار المجالين المواضيعيين، ''طاقة الاقتصاد الأزرق'' و''السياحة المستدامة''، وضع المكتب عددا من المنشورات والأدوات ووثائق السياسات التي أدت إلى متابعة وتدخلات لبناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والقُطري. وفيما يلي بعض منها:

١٢٨- الاقتصاد الأزرق: خلال افتتاح أسبوع التنمية في أفريقيا الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٦، في أديس أبابا، جرى إطلاق دليل الاقتصاد الأزرق في أفريقيا: دليل السياسات العامة، الذي يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في تعميم مفاهيم الاقتصاد الأزرق ومبادئه في

الاستراتيجيات والسياسات الوطنية. وهذا الدليل يكمِّل دراسةً تتضمن معلومات أساسية عن الاقتصاد الأزرق قُدمت خلال الدورة التاسعة عشرة للجنة الخبراء الحكومية الدولية التي عقدت في مدغشقر في آذار/مارس ٢٠١٥، وتولَّد عنها زخم حول الموضوع بين البلدان والمنظمات مثل كينيا ومدغشقر ولجنة المحيط الهندي. وحضر الحدث موظفون يمثلون المكتب وقدموا عرضا عن دليل سياسات الاقتصاد الأزرق خلال حلقة العمل الإقليمية للجنة المحيط الهندي يومي ١٢ و١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وشملت التوصيات الرئيسية للاجتماع الذي حضرته كل الدول الأعضاء (جزر القمر، وفرنسا،[٥] ومدغشقر، وموريشيوس وسيشيل) تعزيز التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ولجنة المحيط الهندي في نشر الدليل في المنطقة دون الإقليمية واستخدامه أداةً منهجيةً لوضع خطة عمل إقليمية للجنة المحيط الهندي عن الاقتصاد الأزرق.

١٢٩- الطاقة: قدم المكتب الدعم للدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا لوضع إطار لسياسة أمن الطاقة. ويجري أيضا دعم فرادى الدول الأعضاء من خلال ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر: إطار لنشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة بصفة مستدامة في رواندا؛ واستراتيجية وطنية وخطة عمل للطاقة الشمسية في رواندا؛ وتقييم موارد الطاقة وتقديم خدمات استشارية لتخطيط التنمية لجيبوتي. وقد عُقدت حلقة عمل إقليمية للطاقة في رواندا يومي ١٣ و١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، جمعت بين الخبراء وأصحاب المصلحة في جماعة شرق أفريقيا والدول الشريكة لها للمصادقة على إطار سياسة أمن الطاقة لمنطقة الجماعة. وجرى هذا العمل بالشراكة بين الجماعة والمكتب دون الإقليمي. وفي جلسة المصادقة، حظي إطار السياسة بقبُول حسن وكانت هناك تعليقات تدعو إلى تعزيزه وتقديمه لمجلس قطاع الطاقة في الجماعة في شهر أيلول/سبتمبر. وفي قمة الاتحاد الأفريقي للطاقة عام ٢٠١٦، تلقى المكتب دعوة للمشاركة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. واستضاف الاجتماع حوالي ٧٥ مشاركا من أفريقيا، بمن في ذلك فاعلون حكوميون ومن القطاع الخاص. وخلال القمة، أتيح للمكتب منبر لمناقشة سياسة أمن الطاقة في شرق أفريقيا وآثارها على أفريقيا. وعلاوة على ذلك، وخلال حلقة النقاش الرفيعة المستوى، واصل المكتب إبراز أهمية نشر الطاقة المتجددة في وقت تمضي فيه البلدان الأفريقية قُدما من حيث التوسع في قدرات الطاقة المتجددة، وذلك تمشيا مع خطة الطاقة المستدامة للجميع.

١٣٠- السياحة المستدامة: بعد إطلاق الخطة الرئيسية للسياحة المستدامة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، قُدمت للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية العديد من المبادرات الخاصة بتنمية القدرات. ونُظمت في كيغالي، من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، حلقة عمل إقليمية عن السياحة جمعت أكثر من ٩٠ من أصحاب المصلحة في مجال السياحة جاؤوا من

[٥] كانت فرنسا ممثلة بجزيرة لا ريونيون، إقليم ما وراء البحار التابع لها.

منطقة شرق أفريقيا. وتناولت حلقة العمل، من بين أمور أخرى، القضايا المتعلقة بتسويق المنتجات السياحية الإقليمية، وإنشاء هيئة إقليمية جامعة معنية بالسياحة، وسلامة وأمن السياحة، ووضع مجموعة أدوات للسياحة المستدامة وحساب السياحة الفرعي، لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى بيانات ذات جودة عالية عن السياحة للاسترشاد بها في صياغة السياسات المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن التسويق الإقليمي للمنتجات السياحية: التحديات والفرص، وجمعت محاورين من المنطقة. فبفضل التكامل الإقليمي ونمو الطبقة الوسطى في أفريقيا نشأت فرصٌ زادت من الطلب على الخدمات السياحية. وقد سلمت نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لنشر المعرفة الخطةَ الرئيسية للسياحة في إثيوبيا لوزير السياحة والثقافة. وجرى حفل التسليم خلال حلقة عمل إقليمية مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية عن السياحة عقدت في أديس أبابا في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

١٣١- وفي المنتدى السنوي الأول للسياحة المستدامة في الجنوب الأفريقي، دُعي المكتب لتقديم عرض عن السياحة المستدامة والتنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر. وعُقد الاجتماع يومي ١٦ و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٦، واستضافته منظمة السياحة الإقليمية للجنوب الأفريقي، وهي ذراع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وكان هدف المؤتمر، الذي جمع أساسا أكثر من ٦٠ مشاركا من ١٥ دولة من الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تبادل الخبرات عن أفضل الممارسات بشأن تنمية السياحة المستدامة في الجنوب الأفريقي وخارجه.

١٣٢- وشكلت دراسة تحليل سوق صادرات رواندا إلى أنغولا وغابون إحدى الخدمات الاستشارية الهامة المقدمة لحكومة رواندا. وكان ذلك استجابة لطلب تقدمت به حكومة رواندا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار متابعة قرار رواندا الانضمامَ من جديد للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وما تلاه من حوار رفيع المستوى بين حكومة رواندا واللجنة عُقد في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٥، وكذلك حلقة العمل بشأن تسريع وتيرة النمو في رواندا التي عُقدت في روبافو، رواندا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد أُجريت الدراسة على مرحلتين. وانطوت المرحلة الأولى على تحليل مكتبي لموجزات التجارة بالنسبة لجميع البلدان في الجماعة الاقتصادية لمنطقة دول وسط أفريقيا وتحديد الفرص التجارية المحتملة لرواندا فيها. ولهذه المرحلة، أعدت اللجنة دراسة بعنوان: ''التوجه غربا؟ – فرص السوق المحتملة للمصدرين الروانديين في الجماعة الاقتصادية لمنطقة دول وسط أفريقيا: دراسة استطلاعية.'' وعلى أساس نتائج المرحلة الأولى من الدراسة، تم في المرحلة الثانية تحديد عمليات تقييم النفاذ إلى السوق بالنسبة لأنغولا وغابون مع التركيز على السلع الأساسية.

١٣٣- وبالتعاون مع زملاء من شعبة سياسات الاقتصاد الكلي التابعة للجنة، أُطلق تقرير عام ٢٠١٦ بشأن الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة عام ٢٠٦٣، يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في مركز كيغالي للمؤتمرات. وكان الغرض من عملية الإطلاق زيادة وعي دول المنطقة دون الإقليمية بالنتائج التي توصل إليها التقرير. وحضر الحفل عدد من المشاركين رفيعي المستوى، حيث كانت الحكومة ممثلة بوزير الدولة للحكومة المحلية. وكانت مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة في رواندا ممثَّلة بالمنسق المقيم. وبالإضافة إلى ذلك، كان من بين الحضور رئيس مجلس الحوكمة في رواندا؛ والمدير العام للتخطيط في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي؛ وسفير الصين؛ وممثلو وكالات الأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات.

١٣٤- ونظمت اللجنة والمكتبان دون الإقليميين لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الاجتماعَ السنوي لآلية التنسيق دون الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الذى استضافته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة يومي ٦ و٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتناول موضوع تعزيز التدخلات الإقليمية لتحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وكان الهدف الرئيسي من اجتماع عام ٢٠١٦ توفير منتدى يتيح لأصحاب المصلحة التداول وتقديم توصيات بشأن مواءمة المبادرات الرئيسية للجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية مع خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠؛ وبشأن صكوك آلية التنسيق دون الإقليمي (الإضافة الملحقة بخطة العمل، ودراسة مسحية لأصحاب المصلحة، والشراكات القائمة) التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتآزر والتماسك بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية والشركاء بشأن مبادرات رئيسية مختارة.

٥- المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي

١٣٥- كان عمل المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي موجَّها لمساعدة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على إدراج أولويات كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في سياساتها واستراتيجياتها وخططها. وركز عملُه بوجه خاص على تعزيز قدرة الدول الأعضاء، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإنتاج إحصاءات ذات جودة ونشرها بحيث يصبح التخطيط وصنع السياسات لديها قائمين على الأدلة؛ وأيضا لتعزيز قدرة هذه الدول على الإسراع في تنفيذ المبادرات دون الإقليمية ذات الأولوية. وفيما يلي الأنشطة الرئيسية المنفذة والنتائج المرحلية التي تحققت:

١٣٦- بناء على طلب تقدمت به الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قدَّم لها المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي الدعم الاستشاري الفني لوضع خطة عمل لتنفيذ استراتيجية وخارطة طريق التصنيع لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للفترة (٢٠١٥ – ٢٠٦٣). وتسعى خطة العمل، التي تركز على السنوات الخمس عشرة الأولى من الاستراتيجية وخارطة الطريق، إلى إقامة نظامِ تنفيذٍ متماسك ومتناغم يحتوي على الخيارات الاستراتيجية والسياسات العامة التي تمكن من التحقيق التدريجي للأهداف ذات الأطر الزمنية المحددة. وشمل الدعم المقدم استعراض مشروع خطة العمل المبكر وإبداء تعليقات فنية بشأنه، وحضور دورات التفاكر والاجتماعات رفيعة المستوى التي استعرضت مشروع خطة العمل والمشاركة فيها بنشاط. وتضمنت المساهمات الرئيسية التي قدمها المكتب في صياغة خطة العمل إبراز الحاجة لتوضيح مبادئها التوجيهية، مثل طابع الشمول والتعاضد؛ وتوليد الثروة؛ والشفافية والمساءلة؛ والكفاءة من خلال الجودة والتسعير؛ وضرورة إدراك الطبيعة الديناميكية لسلاسل القيمة الإقليمية. وتشكل تلك المبادئ ركيزة الخطة الكاملة لاستراتيجية التصنيع.

١٣٧- وعلاوة على ذلك، قدم المكتب الدعم الفني لاجتماع اللجنة الفرعية المعنية بتجهيز المعادن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بما في ذلك المشاركة في الاجتماع التشاوري للجنة الفرعية الذي عقد في غابورون، بوتسوانا، في أيار/مايو ٢٠١٦. واستعرض الاجتماع، الذي عقدته أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التوصيات الصادرة عن الدراستين وأقرَّهما، وكانت إحداهما عن تحديد إثراء المعادن في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والأخرى عن تقييم المهارات في مجال قطاع المعادن في هذه المنطقة. وتشكل الدراستان اللتان أُجريتا بدعم فني من المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن والمكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، عناصر رئيسية في استراتيجية التصنيع وخارطة الطريق (٢٠١٥ – ٢٠٦٣). وحددت الدراسة المتعلقة بإثراء المعادن سلاسل القيمة الرئيسية التي يمكن للمنطقة أن تركز عليها بوصفها طريقا لتحقيق مكاسب سريعة في مسيرة التصنيع وقدمت توصيات بشأن كيفية تحقيق ذلك، بما في ذلك وضع رؤية تعدين إقليمية واستراتيجية إثراء إقليمية. أما الدراسة التي تناولت المهارات فقد حددت الفجوات في هذا القطاع، ودعت إلى تعميق التكامل لتيسير حركة المهارات ومواءمة مناهج التدريب وتبادل القدرات لسد الفجوات. ودعا المركز الأفريقي لتطوير المعادن إلى تقديم المزيد من الدعم الفني من أجل وضع رؤية تعدين من منظور الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وخطة عمل، وكذلك خطة تنفيذ محسوبة التكاليف ومحددة الأولويات من أجل تحقيق المكاسب السريعة التي تم تحديدها في الدراسة المتعلقة بالإثراء.

١٣٨- وإلى جانب إعداد تحديثات فصلية لطبعة عام ٢٠١٥ من الموجزات القُطرية (بوتسوانا وليسوتو وناميبيا وزامبيا وزمبابوي) التي استكملت ونُشرت ووزعت في الوقت المناسب لمؤتمر الوزراء في نيسان/أبريل ٢٠١٦، شرع المكتب في عملية إنتاج طبعة عام ٢٠١٦ من الموجزات

القُطرية للدول الأعضاء الست المتبقية (أنغولا وملاوي وموريشيوس وموزمبيق وجنوب أفريقيا وسوازيلند)، باعتبارها وسيلة للتأثير على عملية وضع السياسات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك عقد المكتب، بالتعاون مع المركز الأفريقي للإحصاءات، اجتماعا تشاوريا عن جمع البيانات وتجميع الموجزات القُطرية والإقليمية، عُقد في لوساكا في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٦، بمشاركة المكاتب الإحصائية الوطنية، والمصارف المركزية، ووزارات المالية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. واستعرض الاجتماع طبعة عام ٢٠١٦ لمشاريع الموجزات القطرية الستة، وناقش أيضا جَمْع البيانات والتعاون في الجنوب الأفريقي. وقد شحذ الاجتماع الوعي بالموجزات القطرية، التي جاء على لسان مدير الجهاز المركزي للإحصاء في زامبيا أنها: ''أدوات مفيدة لتقديم المشورة بشأن السياسات إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية''.

١٣٩- وبالإضافة إلى ذلك، نَظّم المكتب اجتماعَ فريقٍ خبراء مخصصٍ عن مواءمة البيانات لتحسين الحوكمة الاقتصادية في الجنوب الأفريقي، في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٦، في لوساكا. واستعرض الاجتماع تقرير مشروع الدراسة التي أعدها المكتب عن هذا الموضوع، كما أجرى مناقشة معمقة بشأن دور الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمؤسسات الأفريقية وشركائها في التنمية في جهود تنسيق البيانات في الجنوب الأفريقي. وأتاح الاجتماع أيضا محفلا مفيدا لتبادل أفضل الممارسات والخبرات في مجال تعزيز النظم الإحصائية الوطنية، وتصميم استراتيجيات وطنية قوية لتنمية الإحصاءات وتنفيذها. وتضمنت التوصيات الرئيسية أهمية إدراج الدور التنسيقي للنظم الإحصائية الوطنية لدى المكاتب الإحصائية الوطنية في التشريعات الوطنية؛ واستحداث جداول زمنية إحصائية وطنية متكاملة لجمع البيانات كجزء من برامج متعدد السنوات لتطوير الإحصاءات؛ وتيسير منتدى دون إقليمي لتعزيز تبادل أفضل الممارسات والتجارب.

١٤٠- وفي إطار مساعيه لتحفيز الحوار السياساتي والفكري بشأن المسائل المواضيعية والقضايا الناشئة في مجال التنمية، نظم المكتب نشاطا خاصا بعنوان: المنتدى دون الإقليمي بشأن النزعة الإقليمية في مجالات التنمية والسلام والتحول الاقتصادي في الجنوب الأفريقي. وجرى تنظيم المنتدى في إطار شراكة مع مجلس بحوث العلوم الاجتماعية (مقره في الولايات المتحدة الأمريكية)، بالتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وعقد في إزولويني، سوازيلند، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ومن بين ما حققه من أهداف، كان المنتدى بمثابة منبر لتبادل وجهات نظر ومقارنتها بشأن كيفية تأثير كل من التنمية المشتركة بين بلدان المنطقة والنظام العالمي على موضوع النزعة الإقليمية التنموية في الجنوب الأفريقي. وقدّم المنتدى في وثيقته الختامية الخيارات السياساتية الرئيسية والاستراتيجيات بشأن كيفية تبني النزعة الإقليمية التنموية في الجنوب الأفريقي والعمل على استدامتها، لتنظر فيها الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية والشركاء الإنمائيون في عملهم على تعزيز التحول الاقتصادي في المنطقة دون

الإقليمية. وأتاح المنتدى أيضا منبرا لموظفي المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي لتقديم النتائج الأولية لأوراق أبحاثهم.

١٤١- وركز الاجتماع السنوي لآلية التنسيق دون الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، الذي عُقد في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ واستضافته جماعة شرق أفريقيا، على تعزيز التدخلات الإقليمية بهدف تحقيق خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وأسفر ذلك عن موقف موحد بين الجهات المعنية على ضرورة مواءمة مبادراتها الرئيسية مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وصكوك آلية التنسيق دون الإقليمي، مثل ''الإضافة لخطة العمل،'' من أجل تعزيز التعاون والتآزر والتماسك بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية والشركاء. وتضمن التوافق الذى توصل إليه أصحاب المصلحة الإشارة إلى ضرورة قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي بتوسيع نطاق مشاركة الجماعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، على غرار ما تفعله مع الدول الأعضاء فيها لضمان المواءمة بين تدخلات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والتراتبط فيما يتعلق بكل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛ وضرورة مراجعة خطة عمل آلية التنسيق دون الإقليمي (٢٠١٣ – ٢٠١٧) وطرائق عملها لتشمل الأولويات الحالية للجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية من خلال ضمان تحديد التدخلات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتأكيدها بشكل صريح في خطة العمل.

١٤٢- وقدم المكتب الدعم الفني لمكتب الاتحاد الأفريقي في الجنوب الأفريقي، وذلك بتيسير اجتماعٍ تنسيقي بشأن التصديق على استراتيجية الصكوك القانونية وإدماجها في النظام القانوني الوطني، وتنفيذها، وقد اشترك في تنظيمه الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وعُقد في جنوب أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٦. وأشار الاجتماع إلى أن أي نجاح في تحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية يكمن في سد الفجوات في تنفيذ الصكوك القانونية على الصعيد الوطني. وكانت النتيجة أن برز موقف موحد بشأن الحاجة الملحة لوضع استراتيجية منسقة تتيح تتبُّع التقدم المحرز في إدماج تلك الصكوك القانونية في النظام القانوني الوطني وتنفيذها. وتضمنت التوصيات الرئيسية الحاجة إلى وضع مجموعات أدواتٍ في شكل مبادئ توجيهية للاستخدام الداخلي في البلد؛ ومنح الجهات المعنية أدوارا ومسؤوليات واضحة لرصد البروتوكول؛ ووضع نظام للرصد والتقييم من شأنه تتبع عملية الإدماج في النظام القانوني الوطني والتنفيذ. وقد أُشيد بالدور الرئيسي الذي قام به المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي في تيسير هذه العملية في رسالة تقدير (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦) موجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من مكتب جنوب أفريقيا للاتحاد الأفريقي.

حاء– تخطيط التنمية وإدارتها

١٤٣- يتمثل الهدف الرئيسي من البرنامج الفرعي لتخطيط التنمية وإدارتها، الذي يديره المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، في تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط للتنمية دعماً للتحول الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا، وذلك عن طريق التدريب وغيره من الأنشطة ذات الصلة بتنمية القدرات. وتتمحور أنشطة المعهد حول مجموعة من البرامج المتعلقة بتنمية القدرات والتدريب على المهارات، فضلا عن إجراء البحوث المتعلقة بالسياسات العامة وتقديم مبادرات للحوار رفيع المستوى بغرض دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في إحداث تحول هيكلي في اقتصاداتها ومجتمعاتها. كما يقدم المعهد خدمات استشارية حسب الطلب للحكومات والمؤسسات العامة، إلى جانب أنه يؤدي مهام منتدى التفكير البديل بشأن التنمية في أفريقيا.

١٤٤- وخلال العام، أحرز المعهد تقدما جيدا نحو هدفه المتمثل في زيادة عدد البلدان والمناطق دون الوطنية التي تعتمد سياسات وتدابير أو تنفذ أنشطة في مجال تخطيط التنمية تتسق مع توصيات المعهد، حيث ارتفع عدد البلدان من ١٠ بلدان كخط أساس إلى ٢٥ بلداً حتى الآن (هدف فترة السنتين هو ٢٥ بلدا). وعلى المنوال نفسه، أُحرز تقدم نحو تحقيق الهدف المتمثل في زيادة عدد الإدارات والمؤسسات الوطنية ودون الإقليمية في القطاع العام التي تطبق نُهُجا سياساتية جديدة ملائمة في مجال التخطيط والتحليل، نتيجةً لعمل المعهد، من ٣٠ بلدا كخط أساس إلى ٤٦ بلدا (هدف فترة السنتين هو ٣٥ بلدا). وحقق المعهد أيضا تقدما نحو الهدف المتمثل في زيادة عدد البلدان التي تعتمد نُهُجاً جديدة أو محسَّنة في وضع سياسات التنمية وإدارتها من ١٠ بلدان كخط أساس إلى ٢٧ بلدا حتى الآن (هدف فترة السنتين هو ٢٥ بلدا). ومن المقرر إجراء تقييمِ أثرٍ للربع الأول من عام ٢٠١٧ للتأكد من النتائج. وباختصار، فقد استفاد ما مجموعه ٤٢٦ موظفا عموميا، ٤٠ في المائة منهم من الإناث (١٦٢)، خلال الفترة المشمولة بالتقرير من الدورات التدريبية التي يقدمها المعهد على المهارات ذات الصلة بإدارة الاقتصاد وتخطيط التنمية. وعلى وجه التحديد، تلقى المشاركون دورات تدريبية على المهارات في مجالات تتراوح من صياغة عدد من قضايا الاقتصاد الكلي وتحليلها وتنفيذها ورصدها وتقييمها والتفاوض عليها، إلى جانب السياسات القطاعية، بما في ذلك الاعتبارات الجنسانية، والسياسات الاقتصادية المتعلقة بالعمالة، وإدارة الدين العام، والتكامل الإقليمي، والسياسة التجارية والسياسة الصناعية، والسياسة الزراعية، والسياسة المتعلقة بالمعادن، والهجرة والسكان، وسياسة الطاقة، وتخطيط التنمية وتحليل البيانات ونمذجة الاقتصاد الجزئي، والسياسة الاجتماعية، والشباب والعمالة، والاستثمارات في الأراضي، وإدارة المعادن، والاعتبارات الجنسانية والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية. وتماشيا مع استراتيجية المعهد في تقديم التدريب للعاملين في المهارات ذات الصلة التي يمكن أن تكون ذات فائدة فورية للدول الأعضاء في تنفيذها خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام

٢٠٦٣، تم تقديم دورة تدريبية جديدة عن تعبئة الموارد المحلية والاستثمار، تضمنت مساقا رئيسيا عن التدفقات المالية غير المشروعة ورُبطت بخطة التحول الهيكلي لأفريقيا.

١٤٥- واستكمالا للدورات التدريبية، نظم المعهد ثماني حلقات دراسية عن التنمية وجلسات حوار بشأن السياسات استقطبت حوالي ٥٥٠ مشاركا من مختلف أنحاء القارة وخارجها، بما في ذلك الموظفون العموميون، وصناع القرار والخبراء والأكاديميون، وممثلو القطاع الخاص والمجتمع المدني. وأتاحت هذه الأنشطة الفرصة للتفكير في كيفية تحسين سياسات التنمية. وركزت على التحديات والفرص المتعلقة بخطة التحول الهيكلي، مثل دولة النّماء، والتصنيع، والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وتنمية القطاع الخاص، وسياسات الأراضي والحوكمة، وإدارة الموارد الطبيعية، والسياسة الضريبية المتعلقة بالمعادن، والمفاوضات الاقتصادية الدولية، وإدارة الشركات، وتسخير الهجرة لأغراض التنمية. وكان لهذه الفعاليات تأثير على السياسات المتبعة في مجالات متنوعة تشمل المعادن، والتصنيع، والتكامل الإقليمي والتجارة، والزراعة، والدين العام، والمالية العامة، وتعبئة الموارد والاستثمار. وقد أتاحت الحلقات الدراسية وجلسات الحوار للمعهد فرصة لتوسيع نطاق تعاونه مع مختلف أصحاب المصلحة الآخرين، وتمكينهم من المساهمة في عمليات استعراض السياسة وتصميمها وتنفيذها. ويدل مستوى مشاركة كبار المسؤولين في الأنشطة على انخراطهم في شؤون السياسة العامة، وهو ما يشكل بالتالي دليلا ساطعا على تأثير الأنشطة في السياسة العامة. وقد ركزت، بوجه خاص، مائدةٌ حوار مستديرة، نُظمت في إطار الدورة التدريبية المتعلقة بأساسيات تخطيط التنمية، في الفترة من ٢ إلى ١٣ أيار/مايو عام ٢٠١٦، على ''تجربة السنغال في التخطيط القطاعي: حالة القطاع الزراعي.'' واستقطبت الدورة كبار المسؤولين من وزارة الزراعة، الذين تبادلوا تجاربهم وتحاوروا مع المشاركين بشأن النجاحات والتحديات التي تواجه التخطيط القطاعي. وفي إطار الجهود المبذولة لإقامة سوق موحدة (منطقة التجارة الحرة القارية) في أفريقيا، عقد المعهد حلقة حوار سياسات في شكل مائدة مستديرة بعنوان ''مُنطلقات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: ما الذي يتعين القيام به بعد؟'' حيث بحث المشاركون الحلول المقترحة للتحديات التي تواجه المفاوضات بشأن المنطقة وتنفيذها.

١٤٦- وبالإضافة إلى ذلك، استضاف المعهد بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي اجتماع اللجنة العلمية للمجلة الأفريقية لقضايا التكامل والتنمية في يومي ١٩ و٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والطبعة الأولى لمنتدى ''تقييم برنامج الحد الأدنى من التكامل'' يومي ٢٠ و٢١ تشرين الأول/أكتوبر حيث نوقشت التحديات المعقدة التي تواجه التكامل الإقليمي والقاري. وعلاوة على ذلك، تعاون المعهد مع المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا لنشر ثلاثة تقارير رئيسية صدرت عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هذا العام، وهي طبعة عام ٢٠١٦ من التقرير الاقتصادي عن أفريقيا عن موضوع: ''خضرنة التصنيع في أفريقيا''، والطبعة الرابعة من تقرير الحوكمة في أفريقيا بعنوان ''قياس الفساد في أفريقيا: أهمية البعد الدولي،'' والموجز القُطري

للسنغال. وبعد عملية الإطلاق والمداولات، طُلب من صناع القرار العمل على تحويل توصيات التقرير الاقتصادي عن أفريقيا إلى إجراءات ملموسة. وطُلب من اللجنة متابعة تنفيذ الإجراءات التي تتخذها فرادى البلدان والمناطق دون الإقليمية. وتعاون المعهد أيضا مع شعبة تنمية القدرات التابعة للجنة على عملية إطلاق رفيعة المستوى لموضوع: ''١٦ مشروعا للهياكل الأساسية من أجل التكامل الأفريقي'' عُقدت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في داكار بناء على طلب من رئيس جمهورية السنغال ماكي سال.

١٤٧- وبالتعاون مع جامعة جوهانسبرج، أطلق المعهد رسميا في ١٨ نيسان/أبريل عام ٢٠١٦ برنامج لنيل درجة الماجستير في السياسة الصناعية، وضمت الدفعة الأولى حوالي ٢٠ موظفا عموميا (١٠ برعاية كاملة من المعهد) من الأقاليم الفرعية الخمسة للقارة الأفريقية. وحضر كبار المسؤولين من وزارة التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا النشاط نيابة عن الوزير وتعهدوا بأن تقدم الوزارة الدعم لهذا البرنامج الفريد من نوعه. وللبرنامج خصائص جاذبة يتمع بها دون غيره تكمن في تركيزه الشديد على تدريب الجيل القادم من القادة المزودين بالمهارات والمعارف عن كيفية توجيه أفريقيا في جهودها الرامية إلى التصنيع. ويستفيد البرنامج أيضا من الاطلاع المباشر على بحوث السياسات ذات الصلة والدراسة على يد محاضرين من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس الكبيرة في الجامعة. وبناء على نجاح برنامج الماجستير الأول، بدأت المفاوضات بشأن درجة ماجستير ثانية تركز على إدارة سياسات التعدين والحوكمة في قطاع المعادن، وهناك مذكرة تفاهم قيد الاستعراض حاليا لإضفاء الطابع الرسمي عليها.

١٤٨- وقد قُطعت أشواط كبيرة في وضع منصة للتعلم الإلكتروني. وأُنشئت شعبة جديدة تركز على إدارة المعارف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم البرنامج. وفي وقت لاحق، جرى توظيف مختص في التدريب لإجراء تقييم لمدى أهمية برنامج المعهد وتأثيره فضلا عن تصميم خارطة طريق لتنفيذ برنامج التعلم الإلكتروني. وأبرزت نتائج التقييم بصورة واضحة الطلب المتزايد على المعهد والتقدير الكبير الذي يحظى به لدى الدول الأعضاء، وبالتالي فإنها تدعم الحاجة لتوسيع نطاقه وكذلك تحقيق مشاركة أكثر توازنا بين الجنسين من خلال وضع منصة التعلم الإلكتروني التي يتوقع أن تكون جاهزة للعمل بحلول منتصف عام ٢٠١٧. وإلى جانب هذا المشروع، تعاون المعهد مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث لإطلاق برنامج التعلم الإلكتروني في ٢٦ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٦. وكانت طبعة عام ٢٠١٥ من المنشور الرئيسي للجنة، وهو التقرير الاقتصادي عن أفريقيا: التصنيع من خلال التجارة، متاحة خلال هذا النشاط، وكانت بمثابة منتَج معرفيٍّ للتعليم. وكانعكاس واضح لأهمية المنشور والفائدة الناتجة عنه، وتم تلقي ما مجموعه ٥٠٥ طلبا (٣٤٠ باللغة الإنكليزية و١٦٥ باللغة الفرنسية) وكان عدد النسخ المتوفرة ٢٥٠ نسخة (تم تقسيمها مناصفة بين اللغتين). وانبرى المعهد كذلك لمعالجة هذا الطلب على المهارات والمعارف بالشروع في رقمنة مكتبته، وهي مستودع يحوي موارد ومنشورات

غنية تعود إلى ستينيات القرن العشرين. وقد انتهت المرحلة الأولى بالكامل، التي تتألف من إعداد تصنيف المواد ذات الصلة والقابلة للرقمنة وفهرستها وفرزها وقد أَنتجت أكثر من ٤٠٠ ألف صفحة من المواد التاريخية التي تتطلب التحويل إلى وسائط إعلام إلكترونية لتصبح متاحة على نطاق واسع للجمهور. ومن المتوقع أن يستغرق استكمال المرحلة الثانية، أي الرقمنة، معظم عام ٢٠١٧، نظرا لحجم الوثائق.

١٤٩- ويواصل المعهد توسيع وجوده في الشبكة التعاونية لمراكز التميز مثل الجامعات ومراكز البحوث ومراكز الفكر والرأي ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء القارة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، وقَّع المعهد، من خلال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اتفاقات شراكة مع المعهد الأفريقي للقانون الدولي وجامعة جنيف. والعمليات جارية أيضا لتعزيز التعاون مع إدارة الاقتصاد الكلي والمعهد المالي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا، والبرلمان الأفريقي، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، وجامعة ماساتشوستس أمهرست. وتعاون المعهد أيضا على مسائل عديدة مع جامعة مانشستر وجامعة تسينغهوا في الصين.

طاء- سياسة التنمية الاجتماعية

١٥٠- يقدم البرنامج الفرعي الدعم للدول الأعضاء في تصميم السياسات والاستراتيجيات الموجهة لتحقيق خطة عادلة وشاملة للجميع في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية. وقد ساعد على تسليط الضوء على التنمية الاجتماعية على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. ويدعِّم العملُ الذي يقوم به في مجال التنمية الاجتماعية برامجَ التنمية العالمية والقارية، وهما خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، من خلال العمل التحليلي والبحثي، وتقديم الخدمات الاستشارية على أساس الطلب، وتوليد منتجات المعرفة عالية الجودة، وتعزيز القدرات الوطنية وحوارات السياسات والدعوة، وتعزيز نظم البيانات.

١٥١- وتندرج الأنشطة والنتائج الهامة التي تحققت في عام ٢٠١٦ في ست فئات.

١- التحليل والبحوث والدعم التقني

١٥٢- أُطلقت دراستان عن تكلفة الجوع في أفريقيا في تشاد وغانا. وكانتا جزءا من مشروع أكبر نُفّذ بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التنسيق والتخطيط التابعة للنيباد. وقد أثارت عمليتا إطلاق الدراستين الكثير من الاهتمام والمناقشة بين واضعي السياسات ومختلف أصحاب المصلحة في البلدين على ضرورة معالجة نقص التغذية بشكل حاسم.

١٥٣- ويجري حاليا الاستعراض الثالث لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وذلك استجابة للدعوة التي تمت خلال الدورة ٥٤ للجنة التنمية الاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان على بناء قدراتها لاستعراض تنفيذ هذه الخطة مرة كل خمس سنوات.

١٥٤- وتقديرا لأهمية كبار السن ودورهم الحاسم في تحقيق العائد الديمغرافي في أفريقيا، أُعد تقرير بحثي عن الشيخوخة والتنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية المتمثلة في سان تومي وبرينسيبي، وغينيا بيساو، وكابو فيردي، وموريشيوس.

١٥٥- وهناك عدد من المبادرات قيد التنفيذ للتعامل مع فرص الهجرة الدولية وتحدياتها في أفريقيا استجابة لقرار إنشاء فريق رفيع المستوى بشأن الهجرة أُقر في مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين الذي عُقد في أديس أبابا في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٦. ويجري حاليا إنشاء أمانة في شعبة سياسة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة من أجل دعم عمل الفريق الرفيع المستوى، وتعكف اللجنة حاليا على وضع برنامج شامل بشأن الهجرة يقوم على رواية أفريقية قوية.

١٥٦- واعترافا بالتركيبة السكانية الحالية والمستقبلية لأفريقيا على مدى السنوات الخمسين المقبلة، تعمل شعبة سياسة التنمية الاجتماعية مع الدول الأعضاء على الحاجة إلى تحقيق الشمول و''ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب''، ويتمثل النهج في دراسة العائد الديمغرافي في سياق عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والجنسانية، وذلك للاستفادة من العائد الديمغرافي. وتشمل الأنشطة ما يلي:

(أ) الدعم الفني الذي تقدمه لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية للخدمة العامة والحكم المحلي والتنمية الحضرية واللامركزية، وتحديدا لجنتها الفرعية للإسكان والتنمية الحضرية، من أجل اتخاذ موقف أفريقي موحد تحسبا لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، المعروف باسم خطة الموئل الثالث. وأقر مؤتمر قمة رؤساء الدول بدور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تيسير إطارٍ منسقٍ للمشاركة الأفريقية في العملية الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، وردَّت الدول الأعضاء بشكل إيجابي على الموقف الأفريقي الموحد.

(ب) قيادة عملية الاستعراض الإقليمي الأفريقي لوضع الخطة الحضرية الجديدة التي أُعتمدت في الموئل الثالث في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٦، حيث أعدت الشعبة التقرير الإقليمي لأفريقيا عن الموئل الثالث بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وعقدت مشاورات مع الخبراء الوطنيين وأصحاب المصلحة الآخرين كجزء من هذه العملية.

(ج) إجراء البحوث وتطوير المعارف بشأن التصنيع والتحضر في سياق إعداد طبعة عام ٢٠١٧ من التقرير الاقتصادي لأفريقيا الذي يحلل الدوافع، والعوامل المساعدة لعمليات التحضر والتصنيع للمساعدة في تحديد توصيات السياسة العامة. وسيتم تبادل التقرير مع وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في آذار/مارس ٢٠١٧.

(د) المشاركة في إعداد برنامج السنوات الخمس ذا الأولوية المتعلق بالعمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة للجميع الصادر عن الاتحاد الأفريقي واستعراضه والمساهمة فيه بمدخلات. وقد حظيت مساهمات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقدير مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٢- وضع الأدوات والأدلة والمبادئ التوجيهية

١٥٧- كجزء من توليد منتجات معارف ذات جودة عالية، وُضعت ثلاثة تقارير دون إقليمية في إطار الدليل الأفريقي للتنمية الاجتماعية للجنوب الأفريقي وشرق وشمال أفريقيا وتم إطلاقها. وحضر عمليةَ الإطلاق كبار المسؤولين الحكوميين من الدول الأعضاء المشاركة، ومختلف أصحاب المصلحة، وقد حظيت بتغطية على نطاق واسع من وسائل الإعلام على الصعد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي وبالتالي زادت من نطاق سياسات اللجنة ونفوذ عملها. ووجد صانعو السياسة أن التقارير مفيدة للغاية وذات صلة بعمليات وضع السياسات الخاصة بهم في التعامل مع التنمية الشاملة.

١٥٨- ووُضع الدليل التشغيلي لتنفيذ إعلان أديس أبابا للسكان والتنمية في أفريقيا ورصده بعد عام ٢٠١٤، والذي يزود الدول الأعضاء بتوجيهات واضحة ومحددة لتنفيذ إعلان أديس أبابا ورصد تنفيذه.

٣- الحوار السياساتي والتواصل والشراكات

١٥٩- نُظم منتدى السياسات الإقليمي لمعالجة أوجه عدم المساواة في سياق التحول الهيكلي في أفريقيا بالاشتراك مع جمعية التنمية الدولية، وجمع مشاركين من داخل أفريقيا وخارجها. وكان الهدف هو المساهمة في مناقشات خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وكلتاهما تضع أهمية كبيرة على معالجة عدم المساواة.

١٦٠- ويجري حاليا إعداد عدد من أدوات الاتصال والنشر المتعلقة بدليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا، بما في ذلك صفحة على شبكة الإنترنت، وتطبيق على الهاتف الجوال، ومنبر على شبكة الإنترنت ومنتدى إلكتروني، من أجل زيادة التوعية واعتماد سياسة النقاش

بشأن قضايا الاندماج والمساواة في أفريقيا. وسيتم وضع الأدوات التي ستكون جاهزة للتشغيل خلال عام ٢٠١٧.

٤- بناء القدرات

١٦١- استجابةً لطلبات تقدمت بها الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المؤسسات الأفريقية لبناء القدرات في مجال عملية دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا وتطبيقه، قامت شعبة سياسة التنمية الاجتماعية بتنفيذ دورات تدريبية مخصصة للمسؤولين الحكوميين من بوتسوانا، وكينيا وموريتانيا. وعُقدت حلقات عمل أخرى خاصة ببناء القدرات لأعضاء البرلمان الأفريقي، وأمانة نيباد، وأمانتي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وتم تنفيذ تدريب على دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا أيضا للمسؤولين من المستويين العالي والمتوسط ومخططي التنمية من ٢٠ بلدا في أفريقيا في دورة تدريبية عن السياسة الاجتماعية لمخططي التنمية نظمها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

١٦٢- وبفضل هذه الأنشطة التدريبية أصبح عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أكثر حضورا وتأثيرا وأدت إلى زيادة المساعدة الفنية المقدمة على أساس الطلب لمختلف العملاء، بما في ذلك الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها، في رصد الإقصاء البشري، وساعدت في تحسين وضع اللجنة من حيث التأثير السياساتي والمصداقية وأنشطة الدعوة في الدول الأعضاء. وعلى سبيل المثال، تعتزم كينيا استخدام دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا لتوفير المعلومات لبرامجها الخاصة باللامركزية المالية على الصُّعد دون الوطنية لتخصيص الموارد للمجالات ذات الأولوية. وأشارت بوتسوانا أيضا إلى أنها ستستخدم نتائج الدليل لتوفير المعلومات لخطة رؤيتها الوطنية لعام ٢٠٣٦، التي يجري إعدادها حاليا، لا سيما في التعامل مع تحديات التنمية الاجتماعية على النحو الذي حدده الدليل.

١٦٣- وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال تصميم وتنفيذ استراتيجيات وسياسات لمدن شاملة للجميع ومستدامة في خمسة بلدان أفريقية (الكاميرون، وكابو فيردي، وزامبيا، وأوغندا، والمغرب) لتعزيز قدرات صانعي السياسات في مجال إدماج التحضر في استراتيجيات التنمية الوطنية بغية تعزيز المدن الشاملة للجميع والمستدامة، استنادا إلى التجارب والممارسات الجيدة من أفريقيا وغيرها من مناطق العالم.

٥- تعزيز نظم البيانات

١٦٤- ولتنفيذ مسؤوليات الدول الأعضاء ورصدها فيما يتعلق بالأهداف المتعلقة بالمستوطنات الحضرية والبشرية في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، أقرت الدورة الخامسة للجنة الإحصائية لأفريقيا بالإجماع التوصية بإنشاء برنامج أفريقي لبيانات التحضر والإحصاء

لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعزيز قدرة البلدان على تنسيق مفاهيم ومؤشرات ونُهُج التحضر، وإنتاج بيانات التحضر وإحصاءاته وتحليلها لتحسين التخطيط الوطني وصنع السياسات في أفريقيا.

١٦٥- وكجزء من البرنامج المشترك المتعلق بهجرة اليد العاملة في أفريقيا، ثمة مبادرة لتجميع إحصاءات هجرة اليد العاملة وإنتاجها بالنسبة للقارة الأفريقية. وسيعمل الفريق العامل المعني بإحصاءات هجرة اليد العاملة، الذي يتألف من أعضاء من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة العمل الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، على وضع تقارير نصف سنوية عن إحصاءات هجرة العمالة في أفريقيا. وقد تم وضع أول تقرير في عام ٢٠١٦ ونُشر على نطاق واسع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٦- مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية

١٦٦- فيما يلي مشاريع بناء القدرات التي تنفّذ في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية:

(١) مشروع مدته ثلاث سنوات (٢٠١٤ - ٢٠١٧) يجري تنفيذه بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والغرض منه هو وضع أدوات سياساتية لفائدة الشباب في شكل منبر تفاعلي على الإنترنت لتزويد واضعي السياسات بمورد شامل لوضع سياسات للشباب تكون شاملة وتلبي احتياجاتهم، وذلك بالتشاور مع الناس. وستستخدم هذه الأدوات على أساس تجريبي في كينيا وموزمبيق وسيراليون.

(٢) مشروع مدته ثلاث سنوات يجري تنفيذه بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يركز على السياسات العامة الموجهة نحو تحقيق المساواة والغرض منه تمكين كوت ديفوار وجمهورية تنزانيا المتحدة من وضع وتنفيذ سياسات عامة متعددة التخصصات موجهة نحو تحقيق مزيد من المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

(٣) تنفيذ مشروع مدته ثلاث سنوات يركز على رصد الاستثمارات في سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية ويجري تنفيذه بالإشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن أجل تقييم احتياجات هذه البلدان، تم إيفاد ثلاث بعثات فنية لموريتانيا وموزامبيق ونيجيريا، ومن المقرر إيفاد بعثتين أخريين في عام ٢٠١٧.

ثانيا– التعاون التقني: برنامج الأمم المتحدة العادي للمساعدة التقنية وحساب الأمم المتحدة للتنمية

ألف– البرنامج العادي للتعاون التقني

١٦٧– لا يزال البرنامج العادي للتعاون التقني مستمر في تقديم الدعم لأربعة محاور، هي سياسة الاقتصاد الكلي والتكامل والتجارة الإقليمية، وتخطيط التنمية، والتفاوض على عقود الموارد الطبيعية، ويساهم البرنامج في النتائج التي تتحقق في إطار برنامج العمل العادي للجنة.

١٦٨– وقد تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الإنجازات التالية:

(أ) سياسات الاقتصاد الكلي: وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برنامج عمل لجمهورية السنغال بعد مهمة استطلاعية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ وبعثة فنية في أيار/مايو ٢٠١٦. وفي وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط، أعرب مدير التخطيط عن ارتياحه للتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال بناء القدرات.

وفي ضوء النتائج الجيدة التي تحققت مؤخرا مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية (جماعة شرق أفريقيا أو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو الهيئة الحكومية للتنمية في ٢٠١٥–٢٠١٦، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)، نظمت اللجنة حلقة عمل لتنمية القدرات لكبار موظفي الهيئة الحكومية للتنمية في جيبوتي من ٢ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠١٦. وتم خلال حلقة العمل تبادل المعلومات عن الحالة الراهنة للاقتصاد في أفريقيا، والتكامل الإقليمي، وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بها، والتآزر بين خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، والتصنيع، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتكاليف النزاعات، من بين أمور أخرى. وأعقب تقديمَ الدعم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تحاورٌ مع كبار صناع السياسة فيها بشأن القضايا المرتبطة بالنهوض باقتصادات المنطقة التي تعمل فيها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، من خلال تحقيق تكامل وتعاون إقليمي أعمق، وتعزيز فهمها للتحديات التي تواجه المنطقة في مجال التنمية، وأفضل السبل لصياغة السياسات الإقليمية المناسبة. كما وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استراتيجية لتنمية قدرات الهيئة، التي من المتوقع أن تَعتمدها الدول الأعضاء فيها.

وثمة مجال آخر استهدف فيه البرنامج الفرعي التأثير على السياسة هو الحد من التدفقات المالية غير المشروعة. فقد ساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنظيم الاجتماع الافتتاحي للمجموعة المعنية باجتثاث التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. وعُقد الاجتماع في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا يومي ١٣ و١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦ برئاسة فخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس فريق الاتحاد الأفريقي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من

أفريقيا. وستكون هذه المجموعة بمثابة منبر لأصحاب المصلحة المتعددين للاستفادة من الشراكات القائمة بين أصحاب المصلحة منذ صدور تقرير الفريق الرفيع المستوى، ومن ثم توفير التوجيه الاستراتيجي العام للجهود المبذولة للحد من التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا.

وطلب الاتحاد الأفريقي من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا تقديم الدعم التقني لدونالد كابيروكا، مبعوثه الخاص بشأن صندوق السلام. وينطوي ذلك الدعم على استجلاء الخيارات المتاحة أمام الدول الأعضاء لزيادة الإيرادات المحتملة لدعم ميزانية مفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك صندوق السلام. وتمخض ذلك عن تقرير أعدته اللجنة، تم عرضه أمام قمة الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه عام ٢٠١٦ في كيغالي. وتُبين هذه المشاركة، مجددا، تأثير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال السياسة العامة كشريك استراتيجي للاتحاد الأفريقي.

وبالإضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة دراستين استراتيجيتين سعيا لإنتاج وتبادل المعارف التي تُسهم في تعزيز التحول الهيكلي الاقتصادي والتنمية المستدامة. والدراستان هما: ''حدود الرعي الجديدة: النزاع وانعدام الأمن'' (٢٠١٦) و''التنمية في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل'' (٢٠١٦).

(ب) التصنيع (التكامل الإقليمي): أقر مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠١٥ في هراري، استراتيجية وخارطة الطريق التصنيع في الجماعة وأكد على أهمية التنمية الصناعية في الحد من الفقر والتحرر الاقتصادي للشعوب في المنطقة. وقدمت الجماعة طلبا رسميا للحصول على دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للمساعدة في وضع خطة عملها لتنفيذ خارطة الطريق واستراتيجية التصنيع في المنطقة. ويثبت ذلك الطلبُ أن اللجنة يمكن أن تؤثر بشكل فعال في خيارات السياسات والقرارات. وعلاوة على ذلك، فإنه يشكل فرصة أخرى لتعزيز رسالة اللجنة فيما يتعلق بالتصنيع في أفريقيا من أجل دعم التحول الاقتصادي.

وطلبت أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من اللجنة أيضا وضع مرصد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمنطقة. ويجري وضع المرصد دعما للتصنيع في الجماعة كأداة لجمع المعلومات. وستُستخدم الأداة عند اكتمالها لتوفير المعلومات لبناء قاعدةِ بيانات وبوابةٍ ولإعداد التقارير، وكما ستستخدم في تفعيل المرصد الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي في تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية داخل منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وثمة مؤشر آخر على نفوذ اللجنة في مجال السياسة العامة هو تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية لأنغولا، وإثيوبيا، وغامبيا، وكينيا، ونيجيريا، والسنغال، وسيراليون، حيث أن هذه الدول الأعضاء طلبت الاستفادة من الدراية الفنية التي تتمتع بها اللجنة في مسائل التجارة والتصنيع.

وتنطوي مبادرات اللجنة في مجال تنمية القدرات على دعم اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة من خلال إنتاج المخرجات التي ترتكز على أدلة دامغة. وخير مثال على ذلك هو وضع الصيغة النهائية *لمشروع ١٦-١٦-١٦*، وهو مشروع للتكامل الإقليمي الاستراتيجي في سياق برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. واستكمالا لهذا المشروع هناك دراسة عن مواءمة السياسات والقوانين واللوائح لتعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية العابرة للحدود ستشكل قانونا نموذجيا إطاريا يمكنه تيسير استثمارات القطاع الخاص في الهياكل الأساسية العابرة للحدود.

(ج) تخطيط التنمية والإدارة العامة: في عام ٢٠١٦، أقرّ الاجتماع الثالث والثلاثون لمجلس وزراء جماعة شرق أفريقيا، الذي عقد يوم ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، ومؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول مجموعة شرق أفريقيا، الذي عُقد يوم ٢ آذار/مارس ٢٠١٦، الرؤية الإقليمية للتحول الاجتماعي والاقتصادي والتنمية، المعروفة باسم رؤية جماعة شرق أفريقيا لعام ٢٠٥٠. وأعرب الأمين العام للجماعة عن تقديره لما قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من دعم فني ومالي لا يقدر بثمن لصياغة رؤية جماعة شرق أفريقيا لعام ٢٠١٥. وتأسيساً على هذا التعاون المرضي، طلبت الجماعة من اللجنة دعم صياغة استراتيجيتها الخامسة للتنمية، الأمر الذي أسفر عن المزيد من التعزيز لهذا التعاون.

ودأبت اللجنة على تقديم المساعدة للبلدان في تصميم ودعم رؤيتها الوطنية، ومثال ذلك هو الدعم الفني الذي قدمته لحكومة بنن لتقييم رؤية عام ٢٠٢٥ الحالية التي سيُسترشد بها في وضع الإطار المؤسسي الجديد. وقد تم تحديد رؤية جديدة وتقييم الرؤية السابقة وتحديد عناصر تنفيذها على جميع الصعد. ودعمت اللجنة جمهورية غينيا في صياغة رؤية تنموية طويلة الأجل، يشار إليها برؤية غينيا لعام ٢٠٤٠، وكذلك في جهودها لإعادة تحديد أساس الناتج المحلي الإجمالي. كما دعمت السنغال في صياغة برنامج عمل في مجالات التخطيط والإحصاء.

وعلى المنوال نفسه، عهدت أنغولا، وبوركينا فاسو، وإثيوبيا، وغامبيا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ونيجيريا، وكذلك الدول الأعضاء الأخرى التي لم تستقبل بعثاتنا الاستكشافية بعد، بما في ذلك تشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغابون، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، إلى اللجنة الاقتصادية بوضع مخرجات إستراتيجية رفيعة المستوى مماثلة ومن ثم تنفيذها بمشاركة أفرقة متعددة التخصصات.

(د) الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة موارد أفريقيا الطبيعية: ساهمت اللجنة بعرضها على البلدان الأفريقية الأعضاء عدداً من خيارات السياسات من خلال إنتاج المعرفة ودعم الاستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز قدرة البلدان الأفريقية في مجال إدارة الموارد الطبيعية ولا سيما في قطاع التعدين.

وتماشيا مع استراتيجية اللجنة لتنمية القدرات، استعان هذا البرنامج الفرعي حوارات السياسات لتمكين الدول الأعضاء من الاستفادة التامة من استنتاجات دراساته، وللتفاكر معها بشأن خيارات السياسات المقترحة لكي تترجم إلى إجراءات فعلية. وعلى سبيل المثال، تم تنظيم حوار رفيع المستوى عن تأثير التحضر على تخطيط التنمية الوطنية في أفريقيا، عُقد في ياوندي من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وهو ما أدى إلى توافق في الآراء على إدماج التحضر في استراتيجياتها وخططها للتنمية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم حوار سياسات رفيع المستوى عُقد في كيغالي يومي ١٧ و١٨ أيار/مايو ٢٠١٦ عن المخاطر المترتبة عن الاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود في أفريقيا. ودعا الحوار المشاركين إلى الإدماج الكامل للمشاريع العابرة للحدود في التخطيط على الصعيد الوطني والإقليمي وفي عمليات الميزنة كما دعا إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من المخاطر المحتملة.

١٦٩- ونظمت كذلك حوارات سياساتية أخرى رفيعة المستوى في المجالات المواضيعية للبرنامج العادي للتعاون التقني تضمنت ما يلي:

١- عُقدت حلقة العمل التدريبية الأفريقية السنوية بشأن المفاوضات الاقتصادية الأفريقية في جوهانسبرغ من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وكان هدف الحلقة هو مساعدة الدول الأعضاء في اتخاذ مواقف موحدة خلال المفاوضات الدولية وكذلك تعزيز مهارات المفاوضين الأفريقيين للحصول على أفضل ما يمكن من صفقات لبلدانهم وللمنطقة من المفاوضات الثنائية والدولية. وهذا بدوره يعزز السياسات والبرامج التي تعزز عملية التكامل الاقتصادي الأفريقي.

٢- عُقد حوار سياساتي بشأن الاقتصاد الكلي لكبار صناع السياسة في غامبيا من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وكان الحوار يرمي إلى تعزيز فهمهم للتحديات التي تواجه البلاد في مجال التنمية ولأفضل السبل الكفيلة بتصميم سياسات واستراتيجيات الاقتصاد الكلي المناسبة وصياغتها.

٣- عُقد حوار سياساتي في دوالا، الكاميرون يومي ٢٦ و٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بشأن التحديات التي تواجه الدول الأفريقية في مفاوضات التعدين والعقود النفطية مع التركيز بشكل خاص على بنود تثبيت الاستقرار. وساهم الحوار الذي جمع بين الخبراء والمفاوضين الأفريقيين في تعزيز قدرات المفاوضين فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية مثل شروط الاستقرار.

باء- حساب الأمم المتحدة للتنمية

١٧٠- يتيح حساب الأمم المتحدة للتنمية منصة مشتركة للعمل في مجال التعاون التقني تخص ١٠ كيانات تابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة). وقد قامت الجمعية العامة بتأسيس الحساب في عام ١٩٩٧ وبموّل الحساب من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

١٧١- ويتمثل هدف حساب التنمية في تمويل مشاريع تنمية القدرات في المجالات ذات الأولوية في خطة الأمم المتحدة للتنمية التي تفيد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتشكل المشاريع امتدادا طبيعيا للأنشطة المعيارية وسياسة الكيانات المنفِّذة في متابعتها لمؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة في مجال الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويشجع حساب التنمية على التعاون الوثيق بين الكيانات التابعة لأمانة الأمم المتحدة في مجال المشاريع المبتكِرة والاستراتيجية والمتعددة القطاعات على الصعيدين الإقليمي أو فيما بين الأقاليم، التي تعتمد أساسا على الموارد التقنية والبشرية وغيرها من الموارد المتوفرة في البلدان المستفيدة.

١٧٢- ويشكل حساب التنمية مصدر تمويل بالغَ الأهمية لدعم الميزانية العادية للجنة من أجل مساعدة الدول الأفريقية الأعضاء على معالجة أولوياتها في مجال تنمية القدرات. وفي عام ٢٠١٦، واصلت اللجنة تنفيذ مشاريعها التشغيلية الاثني عشر — التي استفادت منها أكثر من ٣٥ دولة عضوا- الهادفة إلى وضع سياسات وطنية تتمحور حول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاجتماعية، والبيئية والاقتصادية).

١٧٣- وبشكل خاص، ساهمت المشاريع التشغيلية الحالية المنفذة في إطار حساب التنمية في جمع المعارف في المجالات الرئيسية للتحول في أفريقيا، من قبيل تطوير سلاسل إقليمية تنافسية للقيمة الزراعية، واستخدام الطاقة المتجددة، والتنفيذ الفعال للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وقدرة الحكومات الأفريقية على التفاوض على عقود منصفة وشفافة ومستدامة في مجال الصناعات الاستخراجية. وتساهم مشاريع حساب التنمية أيضا في إنتاج المعارف عن طريق البحوث وممارسات السياسة العامة في مجال تخطيط التنمية، وفي إعداد بيانات موثوقة بصورة منتظمة من خلال تعزيز قدرات نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في أفريقيا.

١٧٤- وفي عام ٢٠١٦، أعدت اللجنة الاقتصادية سبعة مشاريع جديدة تهدف إلى دعم الدول الأعضاء في تعزيز اتساق السياسات المبنية على الأدلة، والتكامل، والتنفيذ التشاركي لخطة عام ٢٠٣٠ على جميع الصُّعد.

١٧٥- وعلاوة على ذلك، قام قسم التقييم، بالتعاون مع البرامج الفرعية واستشاريين مستقلين، باستكمال عمليات التقييم الختامية للمشاريع الخاصة بمشروعين في إطار حساب التنمية، وهما ''آليات التمويل المبتكرة لطاقة جديدة ومتجددة'' و''تعزيز قدرات صانعي السياسة الأفريقيين لتعميم الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية''. وقيَّمت هذه العمليات أداء المشاريع ونتائجها ووثّقتها في ضوء الأهداف المتوخاة منها ومؤشرات الأداء. وكشفت الاستنتاجات أن المشاريع مصممة بشكل جيد وأنها حققت أهدافها. وتمثلت إحدى التوصيات التي تم التوصل إليها في ضرورة تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في كلا المشروعين والمشاريع المستقبلية ذات الطابع المماثل.

١٧٦- وكما ورد في الفصل المتعلق بالإحصاءات، فقد تم الانتهاء من تقييم منتصف المدة لمشروع من مشاريع حساب التنمية يرمى إلى ''تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على استخدام التكنولوجيات الجوالة لجمع البيانات لتحقيق الفعالية في مجال وضع السياسات العامة وصنع القرار''. وأفادت المكاتب الإحصائية الوطنية أنه يجري تنفيذ المشروع في البلدان الستة جميعها، وأن هذه البلدان تمكنت من أن توفر في المتوسط ما بين ٢٠ و٤٠ في المائة من الوقت الذي يستغرقه جمع البيانات ونقلها. ولاحظ التقييم أيضا أن عنصر بناء القدرات في المشروع أسفر عن مؤسسات أكثر فعالية وكفاءة من شأنها أن تسهم في استدامة التدخل إلى ما بعد الأجل المحدد للمشروع.